الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences économiques

الموضـــــــــــــــوع

دراسة تحليلية لحركة التجارة العربية الخارجية في ظل ازمة كورونا :

دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي الفترة الزمنية" 2010-2022 "

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب:
نوار خرخاشي فيروز

الأستاذ المشرف:
مسمش نجاة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	بن سمينة عزيزة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة بسكرة
2	مسمش نجاة	أ.مح.أ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	دهينة ماجدولين	أ.مح.أ	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

الموضـــــــــــــــــوع

دراسة تحليلية لحركة التجارة العربية الخارجية في ظل ازمة كورونا :
دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي الفترة الزمنية" 2010-2022 "

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب:
نوار خرخاشي فيروز

الأستاذ المشرف:
مسمش نجاة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	بن سمينة عزيزة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة بسكرة
2	مسمش نجاة	أ.مح.أ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	دهينة ماجدولين	أ.مح.أ	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر و تقدير

أحمد الله و أشكره على توفيقه لي في إعداد و
إكمال هذا العمل وبعد
أتقدم بخالص الشكر إلى أستاذتي المؤطرة
الفاضلة " الأستاذة الدكتورة مسمش نجاة "
كذلك لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم
بالشكر و الامتنان إلى كل من قدم لي يد
العون
ولم يبخل علي خاصة صديقتي زميلة الدراسة
سابقا و أستاذتي حاليا "الأستاذة الدكتورة
مروة كرامة " كذلك
وبأرقى وأسمى عبارات التقدير والاحترام أتقدم
بالشكر الجزيل إلى كافة أساتذتي الأفاضل في
قسم العلوم الاقتصادية و على رأسهم
أبونا و أستاذنا الرائع " الدكتور موسى
رحماني"

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

إلى أبي الغالي أطال الله في عمره، وجعله لي سندا في الحياة.

أمي الحبيبة حفظها الله وأدامها تاجا فوق رأسي

إلى المعنى الحقيقي للصداقة رفيقة عمري وسندي أختي التي لم تلدها أمي سماح

إلى من أشد بهم أزري إخوتي الطيبين وزوجاتهم وأخواتي الرائعات وأزواجهم وكل أبنائهم فردا فردا.

عائلتي الصغيرة: إلى من كان سببا في عودتي للدراسة بعد انقطاع عمره 13 سنة "زوجي"، إلى قرة عيني و مصدر سعادتي أطفالي"إياد طه، ليان، مؤيد رشاد، و(أريام رحمها الله)" حفظهم الله وأصلحهم وجعلهم من حفظة كتابه ورفع مراتبهم ونفع بهم الدين و الوطن.

إلى كل من عرفتني بهم الدراسة زملائي وأصدقائي طلبة ماستر2 ودفعة 2022/2021

وبالأخص الغاليات:مباركة، سارة، وفاء، سهام، سعاد، عبير، سميرة، ليندة، حميدة..... أدام الله صداقتنا

إلى وطني الجزائر.....أرضا وشعبا

إلى كل هؤلاء..... أهدي هذا العمل

فيروز

ملخص الدراسة:

أحدثت جائحة فيروس كورونا أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة، فقد أفقدت العالم توازنه وأدت الإجراءات الضرورية لإحتواء الفيروس إلى عرقلة النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته بما فيها التجارة الخارجية وفي هذا السياق فقد هدفت هذه الدراسة إلى تتبع وتحديد أهم آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي والعربي عامة وعلى التجارة الخارجية العربية بصفة خاصة من خلال دراسة تحليلة لحركة التجارة الخارجية للدول العربية في ظل إنتشار فيروس كورونا مجلس التعاون الخليجي نموذجا.

خلصت الدراسة إلى أن آثار الجائحة قد كانت جد حادة حيث عرفت ركود اقتصادي عالمي حاد في النصف الأول من سنة 2020 من خلال تراجع كل من العرض والطلب الكليين، الإستهلاك والإنفاق العام، حركة التجارة الدولية، سلاسل التوريد وإلى غير ذلك من الآثار.

تأثر الاقتصاديات العربية وخاصة اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بالتداعيات الناتجة عن جائحة فيروس كورونا والإهتزازات التي شهدتها أسواق النفط في الآونة الأخيرة بإعتبار النفط مصدر دخل أساسي لدى هذه الدول كذلك تراجع حركة التجارة الخارجية والبينية لمجلس التعاون الخليجي.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، أزمة كورونا، مجلس التعاون الخليج، حركة التجارة الخارجية العربية

Abstr rct:

Corona virus pandemic has caused an unprecedented humanitarian and health crisis. The world has benefited from its balance and the necessary measures to contain the virus have hidered economic activity by disrupting its sectors, including trade in this context,this study aimed to follow up and identify the most important effects of pandemic on the global and arab economy in general, and on arab foreign trade in particular,by studying the prolongation of the foreign trade movement of arab countries in light of the spread of the corona virus, the Gulf Cooperation council as a model.

The study concluded that the effects of the pandemic were very severe ,as it witnessed a seere global economic recession in the first half of the year 2020 through a decline in total supply and demand, puplic consumption and spending, international trade movement, supply chains , and other effects.

The Arab economies, especially the economy of the gulf Cooperation council countries ,were affected by the repercussions resulting from the Corona virus pandemic and the recent vibrations in the oil markets,given that oil is an active source of basic income for these countries, as well as the decline in foreign and intra-GCC trade movement.

K eywor ds: foreign trade ,Corona crisis ,Gulf Cooperation Council ,foreign trade movement arabic.

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول:

الجدول رقم(1):تطو مؤشر الإنتاج الصناعي(سنة الأساس 2015).....	12
الجدول رقم(2):تغير حجم تجارة السلع العالمية خلال الفترة ديسمبر2019-ماي 2020.....	18
الجدول رقم(3):حجم التجارة الخارجية العربية(2010_2022).....	30
الجدول رقم(4):اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية (2018-2020).....	33
الجدول رقم (5):الهيكل السلعي لأبواب الصادرات الإجمالية للدول العربية.....	35
الجدول رقم(6):الصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون 2016-2021.....	48

قائمة الأشكال:

الشكل رقم(1):تطور أسعار النفط خلال جائحة كورونا.....	15
الشكل رقم(2):نسبة الإنخفاض المقدر في ساعات العمل الإجمالية(%).....	16
الشكل رقم(3):توقعات تطور مستوى التجارة الدولية خلال سنة 2020 وسنة 2021.....	17
الشكل رقم (4): معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة 2017-2021 (%).....	19
الشكل رقم(5):معدلات نمو حجم التجارة في الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى 2017-2021 (%).....	25
الشكل رقم(6):حجم التجارة الخارجية الإجمالية في الدول العربية (2010-2022).....	30
الشكل رقم(7):معدل نمو التجارة الخارجية الإجمالية في الدول العربية (2014-2022).....	31
الشكل رقم(8):حصة صادرات النفط في الدول العربية من إجمالي الصادرات السلعية العربية.....	32
الشكل رقم(9):اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين لسنة 2021.....	34
الشكل رقم(10):الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية 2021.....	36
الشكل رقم(11):حجم التبادل التجاري و الميزان التجاري السلعي لمجلس التعاون الخليجي (2015-2021).	44
الشكل رقم(12):نسبة نمو الصادرات الوطنية إلى العالم الخارجي(%).....	45
الشكل رقم(13):الواردات السلعية لمجلس التعاون (2015-2021).....	46
الشكل رقم(14):معدل النمو السنوي للواردات.....	46
الشكل رقم(15):الصادرات الوطنية السلعية البينية غير النفطية(%)2015-2021.....	49
الشكل رقم(16):معدل النمو السنوي للصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون 2016-2021.....	49

مقدمة

إن المعاملات التجارية بين المجتمعات أصبحت ذات أهمية عالية و تتطلب جهودا كبيرة واسعة و حركة على المستوى المحلي و الجهوي و حتى الدولي بمشاركة أطراف مختلفة، و ظهرت هذه الأهمية منذ أن بدأ الإنسان في الاتساع الاقتصادي و بمرور الزمن تعاظمت العلاقات الاقتصادية الدولية و احتلت التجارة الخارجية بصفة خاصة مكانا مؤثر و حيوي في النشاط الاقتصادي، و هذا بظهور التكتلات الاقتصادية الدولية الرامية إلى تحرير التجارة الدولية و إزالة العوائق التي تقف أمامها.

و في ظل سياسات الانفتاح التجاري و تحرير الأسواق و كغيرها من الدول قامت الدول العربية بالعديد من الاتفاقيات التجارية من أجل دعم التجارة الخارجية بشكل عام والبينية العربية بشكل خاص، وظاهرة التكتلات كانت الحافز للدول العربية في اللحاق بركب الدول المتقدمة فنشأت عدة محاولات للتكامل فيما بينها من أهمها تجربة مجلس التعاون الخليجي التي تمكنت من تحقيق العديد من المشاريع و الإنجازات من أجل تنمية اقتصادياتها و مواكبة التطورات الحاصلة في الساحة الاقتصادية، و مثلما شهدت هذه الدول تطورات فإنها كذلك قد مرت بعدة صعوبات وأزمات أثرت بشكل كبير و مباشر على التجارة الخارجية و البينية و اقتصادياتها و من بين هذه الأزمات "الأزمة الصحية العالمية كورونا" الذي شهدها كل العالم و تعتبر من أقوى و أشد الأزمات التي تسبب في الإضرار بالاقتصاد العالمي و الاقتصاديات المحلية و أصبحت أهم موضوع يشغل الرأي العام في العالم حيث كثرت الآراء و اشتدت المخاوف كونها أزمة معقدة و مازالت ملامحها غير معروفة و آثارها مستمرة و تأثر بشكل كبير على اقتصاد الدول.

الإشكالية:

بناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

-كيف أثرت الأزمة الصحية العالمية كورونا على حركة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي ؟

الأسئلة الفرعية:

- ماهو واقع أزمة كورونا و أهم تداعياتها على الاقتصاد العالمي و العربي ؟
- كيف كان أثر أزمة كورونا على التجارة العالمية عموما و العربية خصوصا ؟
- هل شهدت دول مجلس التعاون الخليجي انعكاسات على تجارتها الخارجية و البينية إثر أزمة كورونا ؟

فرضيات الدراسة:

- يوجد تأثير سلبي لأزمة كورونا على كل الاقتصاديات العالمية.
- إن السبب الرئيسي في تعطيل حركة التجارة الخارجية العربية و العالمية هو أزمة كورونا.
- دول مجلس التعاون الخليجي كغيرها من التكتلات الاقتصادية تأثر اقتصادها و خاصة تجارتها الخارجية بالأزمة الصحية العالمية كورونا.

أسباب اختيار الموضوع:

- لتناسب موضوع الدراسة مع التخصص.
- لأهمية هذا الموضوع في الوقت الراهن و خاصة أنه ذو صبغة عالمية.
- من أجل معرفة كيف أثرت الجائحة على التجارة الخارجية و البينية على دول مجلس التعاون الخليجي.

أهمية البحث:

يعتبر الموضوع مهم نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية العربية وكذلك كونها تناقش موضوعا اقتصاديا مستجدا شغل الكثير من المختصين على الساحة الاقتصادية نظرا لقوة تأثيره على كل اقتصاديات العالم فوجب تسليط الضوء على الأزمة التي مر بها العالم جائحة فيروس كورونا التي شكلت أزمة تتطلب الدراسة من حيث تداعياتها التي تجاوزت الآثار الصحية المباشرة للفيروس لتمس مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها التجارة الخارجية كما يكتسي الموضوع أهمية من خلال تسليطه الضوء على تداعيات الجائحة على اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي.

الهدف من البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تقديم مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية و جائحة فيروس كورونا.
- الوقوف على أهم تداعيات أزمة فيروس كورونا علي الاقتصاد لعالمي و العربي.
- إبراز تأثير فيروس كورونا علي التجارة الخارجية العالمية.
- الوقوف على واقع التجارة الخارجية في ظل أزمة كورونا للدول العربية.
- معرفة كيفية تأثير فيروس كورونا على التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي كونها من أسباب توقف حركة التجارة و المبادلات.

منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الدراسة و بغية الوصول إلى كافة تطلعاتها تم اعتمادها المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل الظواهر المدروسة التجارة الخارجية و وباء كورونا.

أدوات الدراسة و التحليل:

تم الاعتماد في هذه المذكرة على الكتب المذكرات و بعض تقارير المنظمات و الهيئات الدولية مثل صندوق النقد العربي، منظمة الصحة العالمية لجلب الإحصائيات الحديثة و الموثوقة بالإضافة إلى الاستعانة ببعض المقالات العلمية و مواقع الأنترنات لمراكز و مخابر بحث متخصصة في الميدان الاقتصادي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتمثل في دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية، عمان، قطر، البحرين).

الحدود الزمنية: اقتصرت الدراسة على الفترة من (2010-2022) من خلال دراسة المبادلات التجارية البينية و الخارجية.

الدراسات السابقة:

حسب الإطار و في حدود ماتوفر لدينا من معلومات و مراجع حول موضوع البحث، هناك مجموعة من الدراسات و البحوث العلمية التي تناولت الموضوع:

1-غبولي أحمد، توايتية الطاهر، دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي: الأزمة الاقتصادية العالمية2020، مجلة العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، 2020.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تتبع و تحديد أهم آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي من خلال دراسة تحليلية لأهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي و كذا تقديراتها و توقعاتها الصادرة عن كبرى المنظمات و الهيئات المعنية.

و خلصت الدراسة إلى أن آثار الجائحة قد كانت جد حادة في المدى القصير من خلال تراجع نمو التصنيع العالمي، و أن قطاع الخدمات قد تأثر بدرجة أكبر، كلها عوامل أدت إلى تسريح العمال و تفاقم أزمة البطالة أما على المدى المتوسط فإن كل السيناريوهات سواء المتفائلة أو المتشائمة تثبت إستمرارية آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي.

2-كرامة مروة، و آخرون، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري نموذجا، مجلة التمكين الاجتماعي، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح انعكاسات فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي بصفة عامة و الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، و توضيح خطورة هذا الفيروس الذي أدخل العالم في أزمة اقتصادية و مالية و اجتماعية تفاقمت نتائجها الوخيمة في ظرف وجيز بداية بالقطاع الاقتصادي الحقيقي ثم انتقل إلى القطاع المالي و الاجتماعي. وقد اعتمد الباحثين في هذا الموضوع المنهج الوصفي التاريخي من خلال وصف فيروس كورونا المستجد و تتبع مراحل انتشاره كذلك المنهج التحليلي من خلال تحليل أهم الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية عالميا و محليا، باستخدام اسلوب دراسة حالة للمنهج الوصفي التحليلي عند دراسة وضعية الجزائر في ظل انتشار وباء كورونا.

و خلصت الدراسة إلى عدة نتائج نذكر منها:

- إن القطاع الصحي الذي يعد جزءا كبيرا من القطاع الاقتصادي ليس مؤهلا كفاية لمواجهة الأزمة الصحية التي تعاني منها بعض الدول و التي أثرت على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى الدولي من بطالة، اشتداد الفقر.

- أصاب وباء كورونا الاقتصاد العالمي بدءا من حركة التجارة وسلاسل التوريد و أسعار الأصول و السلع الأولية حتى القرارات المستقبلية للمستثمرين وسط ندرة المعلومات و النظرة المستقبلية حول تطور انتشار الوباء.

- أدى فيروس كورونا إلى عرقلة الإنتاج و الإمداد و النقل الجوي عبر العالم و أضعف الطلب العالمي و عزل دول و وضعها تحت الحجر الصحي و أخرى تحت حظر التجول و أصاب قطاعات المال و الطيران و النقل و السياحة بخسائر فادحة.

3- أحمد فايز الهرش، أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد-19، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، الجزائر، مجلد02، عدد 2 خاص، 2020.

تهدف الدراسة إلى بيان أهم الآثار الاقتصادية لأزمة الإغلاق الكبير بسبب فيروس كورونا كوفيد-19، كذلك هدفت إلى ابراز الإستراتيجيات الصحية و الإدارية التي اتبعتها الدول للتعامل مع مرض فيروس كورونا كوفيد-19، وسعت الدراسة إلى معرفة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدول للتعامل مع الأزمة الاقتصادية، و إتبع الباحث المنهج الإستقرائي بالإطلاع على أكبر قدر ممكن من التقارير و الإحصاءات و البيانات الدولية حول عدد من المؤشرات الاقتصادية بعد بدء تأثير الإغلاق الكبير بسبب انتشار الفيروس، كما استخدم المنهج الاستنباطي و التحليلي للتعرف على الأثر الاقتصادي الذي خلفته أزمة كورونا و كذلك استنباط مسارات الاقتصاد مابعد كورونا.

و خلصت الدراسة إلى مايلي:

- تأثيرات الأزمة لاشك بأنه ستكون لها أبعاد متعددة منها الاقتصادي و منها الاجتماعي و السياسي و غير ذلك، و قد أخذت الأزمة مسارا طبيا و صحيا بادئ الأمر ثم تطورت مع حالة الإغلاق الكبير إلى أزمة اقتصادية و امتدت لتصبح حالة سياسية و اجتماعية.

- لازالت الأزمة تعكس آثارها على الجوانب الاقتصادية حيث أثرت على وضع الأسواق من نقص في السيولة و تراجع الطلب العام ماعدا على السلع الأساسية من مواد غذائية و غيرها، كما تراجع الطلب على النفط و المحروقات عالميا مما انعكس على أسعارها.

4- طبيب، أسامة، تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي- الآثار والإجراءات -، مجلة الحكومة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2022.

تهدف الدراسة إلى الوقوف على واحدة من أخطر الأزمات الصحية عبر التاريخ من حيث الآثار الصحية و الاجتماعية و الاقتصادية و التي امتدت لتشمل كل بلدان المعمورة دون إستثناء و راح ضحيتها الملايين من الأشخاص، بحيث تم تسليط الضوء على الآثار الاقتصادية على مختلف اقتصاديات بلدان العالم و بالخصوص الاقتصاد الجزائري. و قد تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي و ذلك لوصف الجائحة من حيث نشأتها و تعريفها و آثارها الصحية و تحليل آثارها الاقتصادية على مختلف القطاعات الحيوية و ذلك بالاعتماد على تقارير المنظمات و الهيئات الدولية و كذا الاستعانة بمواقع الأنترنات و بعض المقالات العلمية الحديثة.

توصلت الدراسة إلى أن جائحة كورونا خلفت آثار اقتصادية وخيمة على العالم ككل و على الجزائر خصوصا، إضافة إلى أن قطاع السياحة كان أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا نظرا للقيود المفروضة على الأفراد.

5- حريد رامي، تأمين عبد الكريم، دراسة تحليلية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي، الآفاق للدراسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2021.

تهدف هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي إلى تسليط الضوء على تاريخ الأوبئة الكبرى التي عرفتها البشرية و التعريف بجائحة كورونا، و كذا إبراز أهم التداعيات الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا المستجد على الصعيد العالمي، و قد

توصلت هذه الدراسة إلى أن الأزمة الصحية لفيروس كورونا تحولت عبر عدة قنوات إلى أزمة اقتصادية، فبالرغم من ان آثار الجائحة لا تزال غير واضحة بشكل كبير إلا أنها تسببت في تذبذب حركة التجارة العالمية، كما أدت إجراءات الوقاية المعتمدة من طرف معظم الدول إلى تقييد حركة النقل و السفر ما تسبب في خسائر معتبرة في قطاع النقل و السياحة، وقد شهدت الأسواق المالية كذلك اضطرابات حادة بسبب حالة عدم اليقين التي تشوب آفاق الاقتصاد العالمي.

منهجية الدراسة:

و للإجابة على إشكالية الدراسة و معالجة موضوع الدراسة المتمثل في دراسة تحليلية لحركة التجارة العربية الخارجية في ظل أزمة كورونا دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين بحيث يشمل الفصل الأول جزء نظري و جزء تحليلي، اما الفصل الثاني الجانب التطبيقي بحيث تطرقنا في الفصل الأول إلى مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية تعريفها، أهميتها إلى غير ذلك و كذلك مدخل مفاهيمي حول جائحة فيروس كورونا و تم التطرق أيضا إلى أثر تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي عامة و العربي خاصة، أما الفصل الثاني تم من خلاله التطرق إلى واقع التجارة الخارجية العربية في ظل أزمة كورونا و كذلك دراسة تحليلية للتجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي قبل أزمة فيروس كورونا و بعدها وتحليل النتائج.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية و جائحة كورونا

تمهيد:

تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في تنمية اقتصاديات الدول و تعد قطاعا حيويا لأي مجتمع سواء كان المجتمع ناميا أو متقدما، و يعد ربط الدول مع بعضها البعض نتيجة حتمية لتفعيل التجارة الخارجية مما يجعلها أكثر عرضة للتأثر بالأزمات المالية و غيرها التي تصيب العالم، وتعتبر الأزمة الصحية العالمية أسوأ و أكبر أزمة تمر بها البشرية كونها كارثة صحية ذات تهديد وجودي على البشرية فقد خلقت عائقا حقيقيا أمام انسيابية الحياة الاقتصادية و ديناميكيتها على المستوى العالمي مما أدى إلى خفض وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم و تراجع عجلة الإنتاج، كذلك تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي و انخفاض الطلب العالمي بشكل ملحوظ كما تضررت التجارة الدولية للسلع و الخدمات نتيجة لتقييد حركة النقل و تعطل سلاسل التوريد، وسأحاول في هذا الفصل التطرق إلى الجانب النظري للتجارة الخارجية و جائحة كورونا و تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي و الاقتصاد العربي و ذلك من الأول خلال تقسيم الفصل إلى:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية.
- المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي لجائحة كورونا.
- المبحث الثالث: تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد العربي خاصة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية

تمثل التجارة الخارجية احد أهم القطاعات الحيوية بالنسبة لكل دول العالم، و قد شكلت محورا أساسيا في أبحاث المفكرين الاقتصاديين خاصة بعد تزايد الاهتمام من قبل دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية بدراستها، لأنه بات من المستحيل على أي دولة سواء كانت نامية أو متقدمة أن تنعزل بنفسها عن العالم الخارجي و ذلك راجع إلى احتياجات الدولة من المواد الضرورية للإنتاج لا تتوفر عليها أو لوجود فائض على مستوى نشاطها الاقتصادي مما يحتم عليها اللجوء إلى التبادل التجاري بينها و بين دول أخرى.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

ظهرت التجارة الخارجية منذ العصور التاريخية الأولى و كانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة البداية الحقيقية لها (السريتي، 2009، صفحة 07). و استمرت في التوسع حتى الوقت الحاضر حتى أصبحت عالمية في محتواها و دوافعها و اتجاهاتها (السبتي و علوي، 2019، صفحة 96).

و تمثل التجارة الدولية للسلع و الخدمات و ما يرتبط بها من تدفقات نقدية واحدة من الإرتباطات الأكثر قوة بين اقتصاديات الدول و بعضها إذ أنه لا يمكن لأي دولة إن تحقق الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة و لفترة زمنية طويلة و بالتالي يتطلب الأمر أن تتخصص كل دولة في إنتاج المنتجات التي تؤهلها ظروفها الطبيعية و وفرة الموارد لديها في إنتاجها و تبادلها بالمنتجات الأخرى التي لا تمكنها ظروفها الطبيعية لإنتاجها (يونس، نجا، و الفيل، 2015، صفحة 18).

و يعد التبادل على المستوى العالمي من أهم مظاهر العلاقات السائدة بين الدول و كذا مختلف التكتلات الاقتصادية العالمية و يرجع ظهور هذا التبادل أو ما يصطلح عليه بالتجارة الدولية إلى عجز التجارة على المستوى الداخلي عن الرفع من الدخل القومي للبلد مما يدفعه إلى اجتياح أسواق جديدة خارج حدوده الإقليمية.

و يمكن تعريف التجارة الدولية: " بمجموع التحركات أو التدفقات للسلع و الخدمات على المستوى العالمي" (قندوز و عادل، صفحة 07).

كذلك تعرف التجارة الخارجية بأنها: " عملية إنتقال السلع و الخدمات بين الدول و التي تنظم من خلال مجموعة من السياسات و القوانين و الأنظمة التي تعقد بين الدول " (الزبون، 2015، صفحة 09).

و تعرف التجارة الخارجية كذلك بأنها تمثل: " حركة السلع و الخدمات بين الدول المختلفة بحيث تشمل الحركات الخارجية لرؤوس الأموال " (داود، أبو خضير، و صوفان، 2002، صفحة 13).

و أيضا تعرف على أنها: " عبارة عن عمليات الاستيراد و التصدير التي تقوم بها الدولة سواء كانت المنظورة أو الغير منظورة و هي كذلك تمثل أنشطة التبادل التجاري للسلع و الخدمات بين دول العالم المختلفة من اجل تحقيق المنافع المتبادلة بين الدول" (المشهداني، 2017، صفحة 11).

و المفهوم العام للتجارة الخارجية هو انها: " المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع و الأفراد و رؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة " (الجمل، 2013، صفحة 11).

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

تلعب التجارة الدولية دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع و خدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، و في نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع و الخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، و تؤثر هذه النشاطات الاستيرادية و التصديرية بدورها على "الأسواق المادية و السلعية" و على الأسواق النقدية و المالية أسواق النقد و الصرف (محمود، صفحة 253).

تتجلى أهمية التجارة الخارجية في ما يلي: (زيرمي، 2011/2010).

- توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول و تربطها مع بعضها البعض.
- تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك و الاستثمار.
- تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولية و ذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة و قدرة الدولة على التصدير و مستويات الدخل فيها و قدرتها كذلك على الاستيراد و انعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و مالها من آثار على الميزان التجاري.
- الانتقال بالصناعات المحلية من الإنتاج بالحجم الصغير أو المتوسط إلى الإنتاج بالحجم الكبير لما له من مزايا تنافسية فقد تؤدي هذه الوفرات في الحجم إلى تحقيق أرباح أكثر و امتلاك حصص أكبر في الأسواق الخارجية (ملال، 2021/2020، صفحة 08).
- توفر للمجتمعات السلع و الخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا (السريتي، 2009، صفحة 09).
- التجارة الخارجية تعمل على تحريك و تنمية الأموال و زيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي.
- تعد التجارة الخارجية مصدرا أساسيا في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها.
- تعمل التجارة الخارجية على تطوير و تنمية الأنشطة الاقتصادية سواء منها الإنتاجية أو الاستهلاكية أو الخدماتية.
- تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية مثل رؤوس الأموال و التكنولوجيا و مصادر العملات الأجنبية و الإدارة الحديثة التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني (عابي، 2019/2018، صفحة 05).

و تقاس أهمية التجارة الخارجية في الدولة بنسبة التجارة الخارجية بها إلى الناتج المحلي الإجمالي و ذلك ما توضحه العلاقة التالية:

أهمية التجارة الخارجية في الدولة = الواردات + الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي × 100

كلما ارتفعت هذه النسبة فهذا يدل على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدولة و العكس صحيح (بن الشيخ و بلنجاري، 2022/2021، صفحة 13).

المطلب الثالث: خصائص التجارة الخارجية

تمتاز التجارة الخارجية بمجموعة من الخصائص و يمكن إجمالها في ما يلي: (السبتي و علوي، 2019، صفحة 103)

- تمتاز بأنها عملية تبادلية للسلع و الخدمات بين الدول و ربما تكون تلك المبادلات بين الدول التي تسعى إلى تحقيق الهدف الاقتصادي أو ربما بهدف السيطرة و الإستحواذ على الأسواق الخارجية.

- تقوم التجارة الخارجية على التخصص في الإنتاج بحيث تبذل كل دولة طاقتها و تسخر مواردها في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها و توريدها للدول الأخرى بتميز دون غيرها من الدول.

- تتطلب التجارة الخارجية الانتقال إلى التسويق الدولي و هذا يتطلب أسواقا خارجية كبيرة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها و من هنا تبدأ عمليات التنافس التجاري الدولي في السيطرة على الأسواق الدولية و العالمية و قد تتفاوت الدول في هذا المجال من حيث الوسائل الدعائية و الإعلامية و القرب من الأسواق المستهدفة و تميز الإنتاج لدى تلك الدول إلى غير ذلك من الأسباب.

- تعمل التجارة الخارجية إلى ضمن منظومة حدود القانون التجاري الدولي بهدف تنظيمها، فقد وقعت عبر العقود الماضية عدد من الاتفاقيات و القوانين الدولية التي تعزز كمية و حجم التجارة الخارجية و تنظم إنتقال السلع و الخدمات بين الدول.

- تعتمد التجارة الخارجية على الأسعار الدولية المعلومة و المعلنة للسلع بين الدول و التي حددت عن طريق العرض و الطلب و السياسات الدولية فقد يتم الاتفاق على تسعير السلع و الخدمات من قبل قانون العرض و الطلب مما يعمل على إحداث توازن في الكميات المعروضة و الكميات المطلوبة.

- تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا من مؤشرات التقدم الاقتصادي الوطني و الرفاهية لأي بلد من البلدان فكلما كانت الدولة تتمتع بتجارة خارجية كبيرة و انفتاح على الدول كلما كانت قادرة على النهوض عن ارتفاع معدلات الدخل القومي و انخفاض البطالة و غيرها من المؤشرات الإيجابية لدى الدولة (الزبون، 2015، الصفحات 21-22).

المطلب الرابع: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو مايسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية (الجمل، 2013، صفحة 15).

و تتعدد الأسباب في قيام التجارة الخارجية على النحو التالي:

- التخصص في الإنتاج و ذلك لأن التخصص الإنتاجي يؤدي إلى زيادة إتقان العمل و رفع الإنتاجية و تخفيض التكاليف و بالتالي إنتاج كميات أكبر من الموارد المحددة، غير أن التخصص الدولي في الإنتاج في ظل الحاجات البشرية المتجددة و المتنوعة لا يكون ممكنا إلا في ظل التجارة الحرة بين الدول من أجل مبادلة الفائض الإنتاجي عن طريق تطبيق مبدأ التخصص في كل دولة و بالتالي إشباع أقصى ما يمكن من حاجات الأفراد في هذه الدول (عوض، 2013، الصفحات 11-12).

- المشكلة الاقتصادية: (إستمرار تزايد الحاجات الإنسانية و تناقص الموارد الطبيعية بسبب الاستغلال غير العقلاني لهذه الموارد و عبث العابثين فيها) و صعوبة إشباع الحاجات ضمن الدولة الواحدة.

- إتساع الفجوات الاقتصادية بين الدول: الفجوة المحلية (الإدخار) و تعاني منها أغلب الدول النامية عدا الدول النفطية، و الفجوة الخارجية (العملة الخارجية) تعاني منها كذلك أغلب الدول النامية عدا الدول النفطية، و الفجوة التكنولوجية و التقنية و المعلوماتية (تكنولوجية المعلومات) تعاني منها جميع الدول النامية، و فجوة الموارد الطبيعية (مشكلة الندرة النسبية) تعاني منها الدول المتقدمة.

- تباين الإنتاج الزراعي و الصناعي و الإستخراجي بين دول العالم و لا سيما بين دول الشمال التي تشكل مركز العولمة او العالمية و بين الدول النامية التي تشكل المحيط في العولمة.

- تباين تكاليف الإنتاج الزراعي و الصناعي و الإستخراجي من دولة إلى أخرى.

- تباين نوع و حجم و جودة التكنولوجيا و التقنية و المعلوماتية بين دول العالم (المشهداني، 2017، صفحة 14).

- لا يمكن لأي دولة من دول العالم أن تكتفي ذاتيا اقتصاديا دون الحاجة إلى الآخرين.

- المشكلة التي واجهت و لا تزال تواجه الدول الصناعية هو كيفية تصريف فائض الإنتاج و هي المشكلة التي صنعت الاستعمار بشكليه القديم و الحديث في البحث عن الأسواق.

- المنافسة الشديدة في جني أرباح التجارة الخارجية من قبل الشركات الإنتاجية.

- رفع مستويات المعيشة لدى شعوب العالم.

- التعاون في العلاقات الاقتصادية الخارجية: قد يبدو ان مبدأ التعاون الدولي أقل تأثيرا في قيام التبادل التجاري فيما بين البلدان إذا ما قورن بالأسباب الأخرى سابقة الذكر و لا سيما في الظروف الاستثنائية، و في هذه الأحوال تتقلص دائرة التعامل الاقتصادي فتقل الروابط و العلاقات وغيرها، أما في الظروف الاعتيادية و في جو التعامل الطبيعي فقد يمارس التعاون الدولي بمختلف أشكاله و في كل المجالات دورا هاما، إذ يكون مبعثا قويا لنشأة علاقات اقتصادية جديدة أو مدعاة لمضاعفة العلاقات الراهنة او وسيلة لإعادة و إدامة العلاقات السابقة (جويد، 2013، صفحة 125).

المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي لجائحة كورونا

في 31 ديسمبر 2019 تم إبلاغ مكتب منظمة الصحة العالمية في الصين بحالات الإلتهاب الرؤي المجهولة المصدر و تم إكتشافها في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي، و تم تحديد الفيروس التاجي الجديد مسؤول عن هذا المرض التنفسي في فيما بعد سمي. SARS-COV-2

نما هذا الوباء بعدها بشكل مطرد و تزايد عدد الأشخاص المتضررين، ظهر في البداية في الصين ثم إنتشر إلى بلدان أخرى و أدى هذا الوضع الوبائي المتغير للفيروس التاجي بالمدير العام لمنظمة الصحة العالمية إلى عقد لجنة طوارئ عالمية في 22-23 جانفي 2020 و بناءا على ذلك أعلنت منظمة الصحة العالمية من خلال مديرها أن فيروس كورونا جائحة عالمية و أعلن حالات الطوارئ ذات الإهتمام الدولي (زيد، 2022، صفحة 12).

المطلب الأول:مفهوم جائحة كورونا

✓ **التعريف بجائحة فيروس كورونا كوفيد-19**:

- تعريف الجائحة: تعبر الجائحة عن إصابة عدد كبير من الأشخاص في فترة معينة ولكن في منطقة جغرافية واسعة او جميع أنحاء العالم و الجائحة هي أعلى مستوى من الحالات الصحية العالمية الطارئة و تدل على الأمراض المتفشية على نطاق واسع و تؤثر على العديد من مناطق العالم (حريد و تأمين، 2021، صفحة 54).

- التعريف بفيروس كورونا المستجد:فيروس كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان و الإنسان و من المعروف أن عددا من فيروس كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد حدة مثل متلأزمة الشرق الأوسط التنفسية و المتلأزمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس) و يسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخرا مرض فيروس كورونا المستجد و يطلق عليه كوفيد – 19.

إسم كوفيد 19 هو الإسم الذي أطلقته منظمة الصحة العالمية للفيروس المسبب لمرض الإلتهاب الرئوي الحاد و المعروف بإسم كورونا و الذي أعلنته منظمة الصحة العالمية جائحة عالمية و هو مشتق من الإسم الإنجليزي للمرض كا لتالي:

(CO) هما أول حرفين من كلمة (CORONA) أما (VI) هما أول حرفين من كلمة (VIRUS) و (D) هو أول حرف من كلمة (DISEASE) (أقناروس و للوشي، 2021، صفحة 105).

✓ **مرض فيروس كورونا وأعراضه:**

- مرض فيروس كورونا: هو مرض معد يسببه فيروس كورونا . سلرس .2 وتظهر أعراض تنفسية تتراوح بين الخفيفة و المتوسطة معظم من يصابون بعدوى الفيروس و يتعافون دون الحاجة إلى تدخل علاجي خاص (فيروس كورونا، 2023).

و مع ذلك فإن بعض الحالات يمكن ان تظهر بشكل حاد و خطير حيث يحتاج حوالي عشرون بالمئة من المصابين للرعاية الصحية في المستشفى (معلومات عن جائحة كورونا(كوفيد-19)) و الأشخاص الأكثر عرضة للإصابة بالأعراض الوخيمة للمرض هم المصابون بأمراض كامنة مثل أمراض القلب و الأوعية الدموية و داء السكري و الأمراض التنفسية المزمنة و السرطان و غير ذلك من الأمراض، غير أن أي شخص معرض بمرض وخيم و الوفاة بسبب الكوفيد أيا كان عمره.

– أعراضه: يؤثر مرض كوفيد –19 على الأفراد بأشكال مختلفة و معظم من يصابون بالعدوى تكون أعراضهم خفيفة و معتدلة و يتعافون دون الحاجة إلى تلقي العلاج في المستشفى.

الأعراض الأكثر شيوعا:

الحمى، الرعشة، إلتهاب الحلق

و تشمل أعراض أخرى تكون أقل شيوعا وقد تظهر على بعض المرضى مايلي:

آلام العضلات، الإرهاق الشديد أو التعب، سيلان الأنف أو انسداده أو العطس، الصداع، إلتهاب العينين، الدوخة، سعال شديد و مستمر، ضيق أو ألم في الصدر، ضيق التنفس، بحة الصوت ثقل الذراعين/الرجلين، الغثيان أو القيئ أو ألم أو وجع في البطن أو الإسهال، انعدام الشهية، فقدان أو تغير حاسة الذوق أو الشم، صعوبة النوم.

وتشمل أعراض مرض كورونا الوخيم التي تتطلب العناية الطبية الفورية ما يلي:

صعوبة التنفس و خصوصا عند الراحة، أو العجز عن التحدث في جمل، ا لتخليط، النعاس أو فقدان الوعي، الألم المستمر أو الشعور بالضغط على الصدر، الجلد البارد أو الرطب أو المتحول إلى لون شاحب أو الضارب إلى الزرقة، فقدان القدرة على النطق أو الحركة (مرض فيروس كورونا(كوفيد–19)، 2023).

أي أن أعراضها تتراوح بين عدم ظهور أية أعراض و بين الأعراض التنفسية المعتدلة و حتى المرض التنفسي الحاد الوخيم و الوفاة و تتخذ الأعراض النمطية للإصابة بمرض فيروس كورونا المسبب لمتلأزمة الشرق الأوسط التنفسية شكل الحمى و السعال و ضيق التنفس، أما الالتهاب الرئوي فهو شائع و لكنه لا يحدث دائما، كما تم الإبلاغ عن أعراض معدية معوية (كرامة، رحال، و خبيزة، 2020، صفحة 315).

المطلب الثاني: انتشار فيروس كورونا و تحوله إلى أزمة صحية عالم

✓ **مفهوم الأزمة الصحية:**

هي حالة صعبة أو نظام صحي معقد يؤثر على البشر في منطقة أو عدة مناطق جغرافية و التي لها أثار كبيرة صحة المجتمع و خسائر الأرواح و الاقتصاد قد تنجم عن الأمراض أو العمليات الصناعية أو سوء السياسات، حيث تعرف مدى خطورة و شدة الأزمة الصحية غالبا من خلال عدد الأشخاص المتضررين ضمن نطاق تغطيتها الجغرافية (عزايز، 2020، صفحة 148).

و العالم اليوم يعيش أزمة صحية حادة بسبب الانتشار الكبير للفيروس القاتل كوفيد–19، حيث تسعى حكومات مختلف الدول لوضع إجراءات وقائية للحد من زيادة عدد الوفايات و الإصابات و تسعى كذلك دول أخرى لتطوير لقاح فعال ضد هذا الفيروس للحد من إنتشاره.

✓ **إنتشار فيروس كورونا:**

تم تحديد فيروس كورونا المستجد للمرة الأولى في مدينة ووهان التابعة لإقليم هوبي في الصين أواخر شهر ديسمبر 2019، وخلال الفترة الممتدة بين 8 ديسمبر 2019 (تاريخ تسجيل الإصابة الأولى رسميا لدى السلطات الصينية) و 31 ديسمبر 2019 تاريخ إبلاغ منظمة الصحة العالمية بدأ الفيروس في الانتقال، حيث إنتشر الفيروس إنتشارا واسعا في إقليم هوبي (أكثر

من380 إصابة مؤكدة) و ربما بدأت عملية نقله إلى أوربا منذ تلك الفترة، و تطور الوضع الوبائي عالميا منذ نهاية شهر فيفري بظهور بؤرة الوباء في كل من كوريا الجنوبية، اليابان، سنغافورة، إيران، وإيطاليا و في العاشر من شهر مارس 2020 تأثرت جميع دول الإتحاد الأوربي بالمرض، و خلال الإحاطة الإعلامية بشأن مرض كوفيد-19 في الحادي عشر من شهر مارس أدلى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية إلى تقييم مفاده أن عدوى كوفيد-19 ينطبق عليها وصف الجائحة و منذ ذلك الحين والوباء يشهد إنتشارا واسعا و مخيفا (حريد و تأمين، 2021، الصفحات 56-57).

إن السبب الرئيسي و كما يرجحه الكثير في إتساع رقعة الوباء و الإنتشار الكبير للمرض في معظم أنحاء العالم يعود و بدرجة أولى إلى حركة و تنقل الأشخاص بين البلدان، إذ يمكن أن يلتقط الأشخاص عدوى المرض من أشخاص آخرين مصابين بالفيروس و ينتشر المرض بشكل أساسي من شخص إلى آخر عن طريق القطيرات الصغيرة التي يفرزها الشخص المصاب من أنفه أو فمه عندما يسعل أو يعطس أو يتكلم (غبولي و توايتية، 2020، صفحة 132).

المطلب الثالث: الأثار المترتبة عن جائحة فيروس كورونا في العالم

تسببت أزمة كورونا في آثار وخيمة على العالم مازالت تبعاتها إلى يومنا هذا فمن تداعياتها إنهيار معظم اقتصادات العالم و شللها، كذلك نتيجة الحجر الصحي الإلزامي خسر الكثير من الأفراد وظائفهم و أعمالهم مما تسبب في أزمة بطالة كذلك إنهيار السوق الاقتصادي الدولي و غيرها من الاثار الأخرى.

✓ **الآثار الاجتماعية (البطالة و الفقر):**

أثر الفيروس بشكل كبير على كافة جوانب الحياة، إذ أغلقت مدن كاملة و توقفت حركة الملاحة البحرية و الجوية و اغلقت محطات القطارات و منعت التجمعات الاجتماعية بكافة أشكالها و أغلقت أسواق الجملة و محلات التجزئة و الأماكن العمومية و هذا ما كان له اثر معنوي كبير في في نفسية الأشخاص عبر العالم، و تعتبر البطالة حول العالم أكبر أثر إجتماعي تسببت به الجائحة حيث سجلت مستويات قياسية نتيجة لتسريح العمال من القطاعات التجارية و الصناعية الكبرى لعجز بعض الشركات عن دفع أجورهم ناهيك عن السياسات المنخفضة للتكلفة العمالة كالعطل الممنوحة وخفض ساعات العمل و المطالبات بتخفيض الأجور (طبيب، 2022، الصفحات 81-82).

✓ **الآثار النفسية:** (هاشم، 2021، صفحة 128)

- أثرت الجائحة على الصحة الجسدية و العقلية، و الحياة الاجتماعية، و العلاقات اليومية الروتينية بين أفراد الأسرة، و هناك إحساس متزايد بالضائقة لدى كل من البالغين و الأطفال في الأسرة، حيث الشعور بالإختناق وإنهاك الأطفال و كلها مصدر للضيق يؤدي إلى التعصب ضد أفراد الأسرة.
- زيادة نسبة القلق و الإكتئاب نتيجة الشعور العام بالخسارة (فقدان الدخل أو الروتين أو التفاعل الاجتماعي).
- شعور الفرد بالوحدة النفسية لافتقاده الحب و التقبل من الآخرين نتيجة عدم الإنخراط في علاقات مشبعة مع الأفراد في الوسط المحيط به.
- إحساس الفرد بالتذمر و الضجر و الملل نتيجة ممارسة التباعد الاجتماعي.

– الشعور باليأس و الإحباط الناتج عن ضعف الأمل و عدم معرفة الفرد لوقت إنتهاء الجائحة.

– البقاء في البيت لفترات طويلة فرض نمط حياة جديد على كثير من الأسر، و زاد من الضغوط النفسية، حيث قلة الحركة و إضطرابات النوم نتيجة التفكير و القلق النفسي.

✓ **الآثار الاقتصادية:**

تمثلت أهم التداعيات الاقتصادية في حدوث هبوط متزامن كبير في إجمالي الناتج المحلي، و إنخفاض كبير في ناتج الإستهلاك و الخدمات بسبب عدد من العوامل المؤثرة كإجراءات التباعد الاجتماعي و الإغلاق العام لتجنب إنتقال العدوى، كما خفضت الشركات من الإنتاج نتيجة الإنخفاض الحاد في الطلب و انقطاع الإمدادات و إنكمشت التجارة العالمية بما يقارب 3.5- بالمئة في الربع الأول من العام الجاري نتيجة انخفاض الطلب و إنهيار السياحة و الإضطرابات في الإمدادات.

من جهة أخرى تلقى سوق العمل ضربة حادة نتيجة التراجع الكبير في النشاط و إنخفاض ساعات العمل و التسريح المؤقت لعدد من العمالة، كما تأثر الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل مباشر بالجائحة و يشير الاتجاه العام في الإنتاج الدولي إلى التوجه نحو سلاسل توريد أقصر و التركيز بشكل أكبر على القيمة المضافة و إنخفاض الإستثمار الدولي في الأصول الإنتاجية المادية و هو ما سيشكل تحديات كبيرة للبلدان النامية، و يطرح عليها ضرورة التوجه نحو النمو القائم على الطلب المحلي والإقليمي و تعزيز الإستثمار في البنية التحتية و الخدمات المحلية (جديدي و باهي، 2021).

المطلب الرابع: إجراءات و تدابير مواجهة الجائحة

لقد سجلت معظم بلدان العالم حالات إصابة بمرض كوفيد-19 و شهد العديد منها تفشي هذا المرض، و نجحت السلطات المعنية في بعض البلدان في إبطاء وتيرة تفشي المرض من خلال تبني إجراءات الحجر الصحي، غيرأنه لا يزال من الصعب التنبؤ بالوضع و يمكن الحد من إحتمالات الإصابة بعدوى كوفيد-19 على مستوى الأفراد و إنتشارها بإتخاذ بعض الإحتياطات البسيطة، و تظل الوسيلة الأفضل للوقاية من إنتقال العدوى و إبطاء وتيرة إنتقالها هي الإلمام بخصائص المرض و طريقة إنتشار الفيروس (فيروس كورونا، 2023).

و تشمل التدابير الإحتياطية للحماية من العدوى ما يلي: (غبولي و توايتية، 2020، صفحة 133)

– المواظبة على تنظيف اليدين جيدا بفركهما بمطهر كحولي أو بغسلهما بالماء و الصابون لقتل الفيروسات.

– المحافظة على مسافة التباعد بين الأشخاص و المقدرة بمتر واحد (3 أقدام) على الأقل.

– تجنب الأماكن المزدحمة أين ترتفع إحتمالات مخالطة الأشخاص المصابين بالمرض و يصعب الحفاظ على مسافة التباعد.

– تجنب لمس العينين و الفم والأنف، إذ ان تلوث اليدين من خلال ملامسة العديد من الأسطح قد يؤدي إلى إلتقاط الفيروسات و نقلها إلى العينين أو الأنف أو الفم و من هذه المنافذ يمكن للفيروس أن يدخل إلى جسم الشخص و أن يصيبه المرض.

– التأكد من إتباع ممارسات النظافة التنفسية الجيدة، كتغطية الفم و الأنف بثني المرفق أو بمنديل ورقي عند السعال أو العطس.

– إلتزام البيت و الإنعزال حتى في حالات ظهور أعراض بسيطة مثل السعال و الصداع و الحمى الخفيفة إلى حين التعافي و الحرص على عدم مخالطة الأخرين إلا للضرورة بوضع الكمامة لتجنب نقل العدوى.

– إلتماس الرعاية الطبية و الإتصال بالجهات المعنية في حالة الإصابة بالحمى و السعال و صعوبة التنفس لأن التوجه نحو المرفق الطبي المناسب سيساعد في حماية الأشخاص و منع إنتشار الفيروس.

– متابعة آخر المستجدات من مصادر موثوقة، مثل منظمة الصحة العالمية أو السلطات الصحية المحلية و الوطنية لأنها هي الأقدر على إسداء المشورة بشأن الإجراءات و التدابير اللأزمة لمواجهة مرض كورونا.

و كذلك توصي منظمة الصحة العالمية و مركز مكافحة الأمراض و الوقاية منها بإتباع التدابير التالية: (فيروس كورونا، 2023)

– الحرص على تنظيف الأسطح التي تلامسها بصورة متكررة و تعقيمها بإنتظام.

– تلقي اللقاحات.

– إرتداء كمامة في الأماكن العامة المغلقة إذا كنت موجودا في منطقة سجلت عددا كبيرا من الأشخاص المصابين بفيروس كورونا الموجودين في المستشفى و حالات الإصابة الجديدة بالفيروس سواء كنت تلقيت العلاج أم لا، يوصي مركز مكافحة الأمراض و الوقاية منها بالإرتداء المستمر للكمامات التي توفر أقصى قدر ممكن من الوقاية و ان تكون محكمة على الوجه ومريحة.

✓ **إحتياطات لتجنب نشر فيروس كورونا:** (فيروس كورونا:ماهو و كيف يمكنني وقاية نفسي منه)

– إلزم المنزل و لا تذهب إلى العمل و المدرسة و الأماكن العامة و لا تغادره إلا للحصول على رعاية طبية

– تجنب ركوب وسائل النقل العامة و سيارات الأجرة و إستخدام خدمات تأجير السيارات.

– إرتداء كمامة قماشية أثناء وجودك برفقة أشخاص آخرين أو حيوانات أليفة.

– إغسل يديك بالماء و الصابون بإستمرار و لمدة لا تقل عن عشرين ثانية.

– عزل نفسك قدر الإمكان عن الآخرين أو الحيوانات الأليفة أثناء وجودك في المنزل.

– إستخدم غرفة و حماما منفصلين إن أمكن.

– تجنب مشاركة الأطباق و الأكواب و مفارش الأسرة و الأدوات المنزلية الأخرى.

–إحرص على تنظيف الأسطح التي تلامسها بصورة متكررة و تعقيمها يوميا.

لقد أحدث إنتشار فيروس" كورونا "تداعيات اقتصادية كبيرة على جميع دول العالم بما في ذلك الدول العربية حيث أصبح التأثير الاقتصادي واضحا بالفعل، حيث أدت تبعات كورونا على المنطقة العربية إلى تهاوي أسعار النفط و إنخفاض الطلب العالمي عليه و انخفاض السياحة الداخلية التي تعتمد عليها بعض الدول و إلى تباطؤ نمو الاقتصادات العربية كما أن قطاع التجارة الخارجية عرف تراجعا كبيرا، حيث أن التجارة الخارجية للدول العربية لم تكن في معزل عن المتغيرات التي عرفتها التجارة العالمية فقد واكبت دول العالم في الإجراءات الإحترازية للحد من إنتشار الوباء الأمر الذي أدى إلى تأثر صادراتها بشكل أكبر و تحديدا

بسبب إنخفاض مستويات الطلب على النفط تزامنا مع الإغلاق الكلي و الواسع النطاق و الممتد عالميا، حيث يمثل النفط نسبة مهمة من الصادرات العالمية.

المبحث الثالث: تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي عامة و الاقتصاد العربي خاصة

أصبح من الواضح أن تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي هي الأشد، فلأول مرة في التاريخ تواجه البشرية حالة من الإغلاق العام في جميع دول العالم، و توقف النشاط الاقتصادي في القارات الخمس بسبب الإجراءات الإحترازية و الوقائية التي إتخذتها معظم دول العالم من أجل التصدي لفيروس كورونا الأمر الذي أدى إلى تحول هذا الاخير من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية أدخلت العالم في صدمة لا مثيل لها و وقف عاجزا أمامها.

المطلب الأول: الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا علي بعض القطاعات الاقتصادية العالمية

✓ **قطاع الصناعة** (غبولي و توايتية، 2020، الصفحات 135-136)

من المتوقع انخفاض نمو التصنيع العالمي الذي كان قد تباطأ بالفعل سنة 2019 نتيجة التوترات التجارية بين الاقتصادات المهيمنة بسبب الإضطرابات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(1): تطور مؤشر الإنتاج الصناعي(سنة الأساس 2015)

	العالم	شرق آسيا	أوربا	أمريكا الشمالية	الصين
جويلية 2019	113.6	105.1	106.1	103.9	129.9
أوت2019	113.7	103.4	106.2	104.5	130.5
سبتمبر2019	114.2	105.2	106.2	103.9	131.7
أكتوبر2019	113.4	102	105.6	103.2	131.8
نوفمبر2019	114.1	101	105.8	104.2	133.4
ديسمبر2019	114.2	103	104	104.3	134
جانفي 2020	103	104.3	105.5	104.2	99.8
فيفري 2020	102.6	102	104.9	104.2	100.3

المصدر: (غبولي و توايتية، 2020)

فطوال سنة 2019، كان التصنيع العالمي يشهد بالفعل انخفاضا ثابتا في نمو الإنتاج، حيث سجلت البلدان الصناعية بشكل خاص إنكماشا ملحوظا في الإنتاج، و لا تزال الصين تظهر معدلات نمو ربع سنوية عالية تجاوزت 5 % في نهاية العام، و في الشهرين الأولين من سنة 2020 أظهرت الصين إنخفاضا حادا في الإنتاج مع بداية إغلاق ووهان و مناطق أخرى لإحتواء الفيروس في نفس الوقت.

و بالنسبة للبلدان الصناعية المجمعة إلى مجموعات البلدان أمريكا الشمالية و أوروبا و شرق آسيا، فلا يمكن قياس الآثار المباشرة لجائحة كورونا بأحدث بيانات فيفري 2020، حيث باشرت معظم البلدان القيود الاقتصادية شهر مارس، و بالرغم من ذلك بدأت هذه البلدان عام 2020 مع مزيد من الانخفاضات في الإنتاج التصنيعي، كما يظهر إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي انخفاضا حادا ناتجا بشكل رئيسي عن حصة كبيرة من الصين في التصنيع العالمي و من المرجح أن قطاع التصنيع العالمي و بسبب جائحة كورونا سيتأثر من ثلاثة جوانب:

- تعطل الإمدادات المباشرة سيعيق الانتاج، حيث يركز الفيروس على قلب التصنيع في العالم (شرق آسيا) و ينتشر بسرعة في الشركات الصناعية العملاقة الاخرى في الولايات المتحدة و المانيا.
- ستؤدي العدوى في سلسلة التوريد إلى تضخيم صدمات التوريد المباشرة، حيث ستجد قطاعات التصنيع في الدول الأقل تأثرا صعوبة اكبر و اكثر تكلفة في الحصول على المدخلات الصناعية المستوردة من الدول المتضررة بشدة و من ثم بعضها بعضا.
- ستكون هناك إضطرابات في الطلب بسبب حالات الركود و انخفاض الاقتصاد الكلي بسبب حالة الترقب و التأخير في الشراء التي تسيطر على المستهلكين و المستثمرين.

✓ **قطاع السياحة و النقل:**

يعتبر قطاع السياحة و الفندقة من أكبر القطاعات تضررا من جائحة كورونا، فبتوقف حركة الطائرات و البواخر السياحية و توقف حركة القطارات و فرض اجراءات الحجر الصحي المنزلي توقفت حركة السياح في العالم الأمر الذي جعل قطاع السياحة يتكبد خسارة قدرها 4 تريليون دولار بحلول عام 2022، أما فيما يتعلق بالفندقة فقد كانت تداعيات الجائحة فادحة أين جاءت التقارير حسب الرئيس التنفيذي لمجلس السياحة و السفر العالمي أن 75 مليون وظيفة تم فقدانها في قطاع السياحة عالميا بسبب فيروس كورونا (السعيدي، 2021، صفحة 6).

بعدما تم طرح اللقاحات المصنعة ضد كورونا في الأسواق و فرضها على الأشخاص شريطة السفر عبر العالم توقعت منظمة السياحة العالمية تعافي السياحة العالمية و أن التوقعات الإجمالية للتعافي في عام 2021 من قبل فريق الخبراء، ذهبت إلى التعافي بنسبة 50 % في عام 2021، منهم نسبة 4 %فقط يتوقعون بداية التعافي من الربع الثاني من العام، و 27% منهم يرشحون التعافي بدءا من الربع الثالث، بينما يرجح 18% حدوث التعافي من الربع الاخير من عام 2021. و أشارت إلى أن نسبة 50% من المشاركين يتوقعون حدوث إنتعاش في عام 2022 وبشكل عام تشير سيناريوهات منظمة السياحة العالمية للفترة من 2021 إلى 2024 إلى أن التعافي قد يستغرق عامين إلى أربع سنوات حتى تعود السياحة الدولية إلى مستويات عام 2019 (طبيب، 2022، الصفحات 82-83).

و بالنسبة لقطاع النقل فقد شهد هو الآخر تأثرا مباشرا بسبب إجراءات الغلق و عزل و حجر مناطق بأكملها و التباطؤ الكبير في حركة الأشخاص عبر العالم في حد ذاته، ما أكدته العديد من الدراسات حول حركية و تنقل الأشخاص في زمن الجائحة، و الاكيد أن إنكماش حركة النقل العالمي بين البلدان و حتى داخل لبلد الواحد، كانت لها آثار سلبية على مختلف مؤسسات النقل (بري، بحري، جوي)، و تعد الآثار جد وخيمة بالنسبة لشركات الطيران نظرا لارتفاع تكاليفها.

و من المتوقع أن تخسر شركات الطيران فى جميع أنحاء العالم 113 مليار دولار من الإيرادات سنة 2020، ففي ذروة تفشي المرض تم إلغاء 70 %من الرحلات المجدولة في الصين، ليتوقف السفر الدولي إعتبارا من منتصف مارس 2020 حيث قدر مجلس السياحة و السفر العالمي(WTTC) إ نخفاض السفر العالمي بنسبة 25 % على الاقل سنة 2020، في حين أشار تحليل الأثر الاقتصادي لمنظمة الطيران المدني الدولي(ICAO) بسبب الجائحة على نشاط الطيران إلى انه في شهر مارس تم تخفيض 38 % من سعة المقاعد عالميا مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019، و انخفض عدد الركاب بنسبة 54 % ما يعادل 198 مليون راكب.

اذا قطاع النقل من بين القطاعات الأكثر تأثرا بعواقب تفشي جائحة كورونا، اذ ان سبب وجود مؤسساته هو نقل الأشخاص و البضائع في جميع أنحاء العالم للسفر و السياحة، التجارة، الاعمال....، كما أنه يحفز الاقتصادات العالمية من خلال ربط مختلف مكوناته و تمكين حركيته.

✓ **القطاع المالي:**

فرضت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) تحديا تاريخيا، ففي منتصف فيفري حين بدأ المشاركون في السوق يخشون أن يتحول تفشي هذا الفيروس إلى جائحة عالمية، حدث هبوط حاد في أسعار الأسهم عن مستوياتها المبالغ فيه سابقا، وفي اسواق الائتمان سجت فروق العائد ارتفاعا شاهقا و خاصة في القطاعات الخطرة كالسندات عالية العائد، قروض الرفع المالي، و الدين الخاص حيث وصل نشاط الاصدار إلى حالة من التوقف و هبطت اسعار النفط إزاء ضعف الطلب العالمي و فشل بلدان أوبك في التوصل إلى إتفاق حول تخفيضات الانتاج، مما زاد من ضعف الاقبال على المخاطرة، كما أودت هذه الظروف السوقية المتقلبة إلى هروب المستثمرين بحثا عن الجودة مع انخفاض حاد و مفاجئ في عائدات سندات الملاذ الآمن.

و أدى عدد من العوامل إلى تضخيم تحركات أسعار الاصول، مما ساهم في تشديد الأوضاع المالية بشكل حاد و سرعة غير مسبوقة و ظهرت بوادر الضغوط في الاسواق الرئيسية للتمويل قصير الاجل، بما في ذلك السوق العالمية للدولار الامريكي، و حدث تدهور كبير في سيولة السوق، و تعرض المستثمرون بأموال مقترضة للضغوط و ورد ان بعضهم إضطرو إلى إغلاق مراكزهم الإستثمارية لسد مطالبات تغطية حساب الهامش و استعادة توازن محافظهم الإستثمارية. (غبولي و توايتية، 2020، الصفحات 138-139)

✓ **قطاع المحروقات (النفط)**: (طبيب، 2022، الصفحات 84-85)

يعد النفط أهم مكون رئيسي في صادرات العديد من دول العالم على غرار دول الخليج العربي و دول شمال إفريقيا و تعتبر الصين هي أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم، و بسبب صدمة جائحة فيروس كورونا التي اصابت العالم انخفض الطلب إلى أدنى مستوياته، و يرجع السبب لفشل المفاوضات داخل منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك حيث إقترحت المنظمة تخفيض الإنتاج بسبب نقص الطلب العالمي على النفط و بدأت حرب الإنتاج بين دول داخل المنظمة و الدول خارجها حيث رفضت روسيا تخفيض الانتاج مما دفع السعودية إلى زيادة الانتاج و إغراق السوق الدولية بالنفط مما ولد فائض كبير من النفط في العالم أدى إلى خلل في العرض و الطلب و هبوط أسعاره إلى 30% من قيمته.

لقد تراجعت أسعار النفط العالمي بشكل ملحوظ، حيث أشارت منظمة أوبك في تقريرها الشهري الصادر في مارس 2020 إلى أن أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوربي تأثرت بشكل كبير بتفشي الوباء، و يرجع ذلك إلى تراجع الطلب العالمي على المنتجات النفطية لا سيما وقود الطائرات الذي إنخفض نتيجة الإضطرابات التي لحقت بقطاع النقل الجوي بعد تقييد الحركة العالمية، كما تأثرت صافي إيرادات مصافي التكرير النفطية في عدد من دول العالم خاصة في آسيا، كما تأثر قطاع النقل النفطي مما أدى بتوقعات غير تفاؤلية بشأن إنتاج و نقل النفط العالمي، كما تجدر الإشارة إلى أن سعر النفط الأمريكي (غرب تكساس الوسيط) سجل أدنى مستوى له تاريخيا حيث إنخفضت عقود النفط الخام الأمريكي بنسبة 94% وبلغت مستوى 1.04 دولار للبرميل.

و بإكتشاف اللقاحات و ظهور بوادر إنفراج الأزمة الصحية العالمية و بعودة الرحلات الجوية و تخفيف القيود المفروضة على الحركة الدولية بصفة عامة إنتعشت أسواق النفط العالمية خلال سنة 2021 و شهدت ارتفاعا في الاسعار مابين 60 و80 دولار للبرميل و هذا راجع لزيادة الطلب العالمي على النفط و المنتجات النفطية نتيجة عودة الحياة إلى طبيعتها و اعادة بعث النشاطات الاقتصادية الكبرى من جديد، و هذا ما يوضحه الشكل الموالي حول تقلبات أسعار النفط العالمية:

الشكل رقم(1): تطور أسعار النفط خلال جائحة كورونا

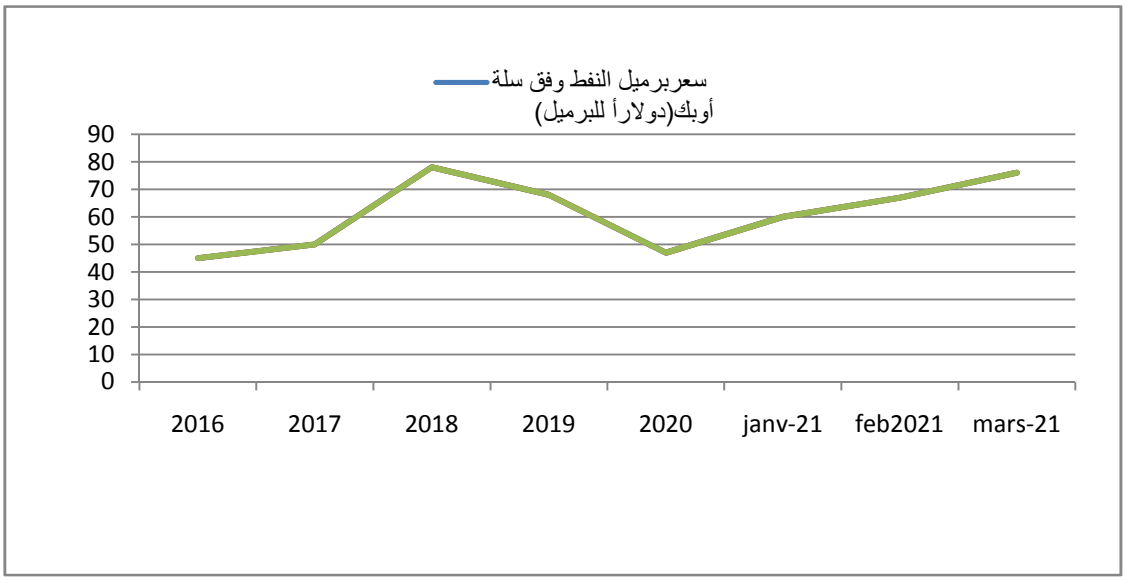

المصدر: (طبيب، 2022)

من الشكل نلاحظ ان سعر النفط العالمي سنة 2020 قد تراجع و سجل أدنى مستوياته خلال فترة جائحة كورونا 2020 و مع بداية سنة 2021 بدأ بالإنتعاش بشكل ملحوظ.

✓ **قطاع أسواق العمل و التشغيل**: (غبولي و توايتية، 2020، الصفحات 139-140)

تسببت الجائحة من خلال تأثر مختلف قطاعات الاقتصاد في أزمة بطالة عالمية و تسريح عدد كبير من العمال و في بداية شهر افريل من سنة2020 و حسب تقديرات منظمة العمل الدولية فإن ما يمثل 81% من العمالة العالمية تعيش في بلدان مستها

الجائحة وطالتها إجراءات و تدابير الوقاية منها، لتنخفض هذه النسبة بحلول 22 افريل إلى ما يقارب 68% بالمئة بعد رفع الإغلاق عن أماكن العمل في الصين.

لقد صممت منظمة العمل الدولية نموذجا يتنبأ بإنخفاض عدد ساعات العمل من أجل تقدير التراجع العالمي في العمالة نتيجة الجائحة و ذلك بالاعتماد على البيانات الاقتصادية و بيانات سوق العمل في الوقت الفعلي و قد خلصت النتائج إلى أن نتائج النموذج إلى ان عدد ساعات العمل التي يعملها العمال في جميع أنحاء العالم قد انخفضت بنحو 4.5% خلال الربع الأول من سنة 2020 لتنخفض بما نسبته 10.5% خلال الربع الثاني كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم(2): نسبة الإنخفاض المقدر في ساعات العمل الإجمالية(%

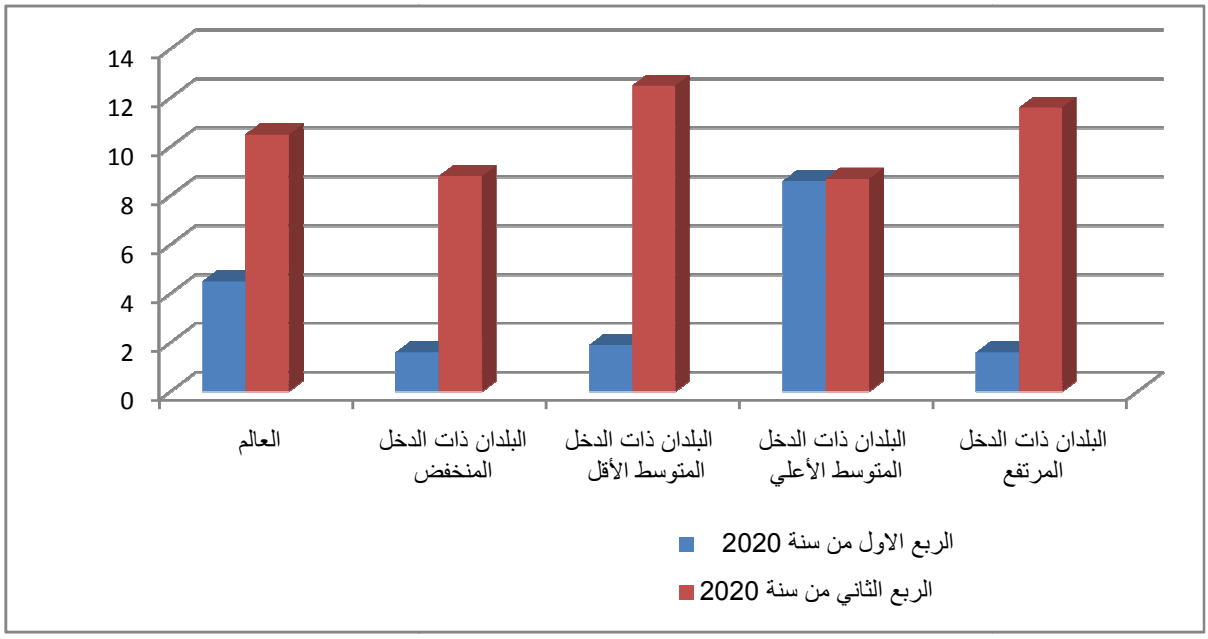

المصدر: (غبولي و توايتية، 2020)

حيث يعادل هذا الإنخفاض حسب تقديرات المنظمة ما مقداره 305 مليون عامل بدوام كامل و ما يعادل 48 ساعة عمل خلال الأسبوع.

إن تأثيرات جائحة كورونا على سوق العمل غير مسبوقة، فعادة ما أدى انكماش الاقتصاد العالمي إلى إنخفاض في التوظيف، في حين انه ادت أزمة كورونا إلى توقيف التوظيف بشكل مفاجئ و التسريح الفوري للعمال بشكل كبير بسبب عمليات غلق أماكن العمل و المناداة بالبقاء في البيوت، ماجعل منها أسوأ أزمة عالمية على الأقل من هذا الجانب منذ الحرب العالمية الثانية.

✓ **أثر جائحة كورونا على الإستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي:** (فيجل و براق، 2012، صفحة 120) .

توقعت الأونكتاد نهاية مارس 2020 انخفاض تدفق الإستثمار اللأجنبي المباشر عالميا بنسبة تتراوح من 30% إلى 40% خلال الفترة 2020-2021، وهذا نتيجة لتفشي الوباء وإنتشاره السريع. كما أشارت إلى أن أكبر 5000 شركة متعددة الجنسيات التي تشكل حصة كبيرة من الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي شهدت هبوطا حادا في المتوسط لتقديرات الأرباح لعام 2020 بنسبة 30% مع توقعات بإستمرار هذا الهبوط.

المطلب الثاني: تداعيات جائحة كورونا على التجارة العالمية

✓ **تحليل التجارة الدولية في ظل أزمة كورونا:** (غبولي و توايتية، 2020، الصفحات 136-137)

قدرت التحاليل التي أجراها فريق من الخبراء الاقتصاديين المتخصصين في قطاع التجارة و التابعة للمفوضية الأوربية انخفاضا بنسبة9.7% في التجارة العالمية سنة 2022، و بالنسبة للإتحاد الأوربي ينتج عن الانكماش الاقتصادي المتوقع و المتعلق بالجائحة انخفاضا بنسبتي 9.2 % و 8.8% في كل صادراته من سلع و خدمات من و نحو خارج الإتحاد الأوربي سنة 2022 اي ما يعادل انخفاضا في الصادرات بحوالي 285 مليار يورو و240 مليار يورو في الواردات خارج الاتحاد الأوربي (السلع و الخدمات مجتمعة).

كما قامت أمانة منظمة التجارة العالمية بمحاكاة الآثار الاقتصادية المحتملة لجائحة كورونا على التجارة الدولية متوقعة أن تنخفض التجارة العالمية للبضائع بنسبة تتراوح بين 13% و 32%سنة 2020 و مقارنة بتقديرات المفوضية الأوربية تتوقع ان تنخفض الصادرات الأوربية بنسبة تتراوح من 12% و 33 % و وارداتها بنسبة بين 10% و 25%حسب الإفتراضات حول طول و خطورة أزمة الجائحة و وفقا لسيناريوهات الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

و وفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) فإن قيمة التجارة العالمية للسع و بالرغم من تسجيلها تراجعا بنسبة 3% فقط خلال الربع الأول من سنة 2020 ستعرف تدهورا كبيرا خلال الربع الثاني، و بنسبة تصل إلى26.9% تزامنا مع تزايد انتشار الجائحة وتبعاتها من إجراءات و تدابير المواجهة ومن جهة أخرى انخفضت أسعار السلع بمعدل متسارع، حيث فقد مؤشر أسعار السلع الأساسية المعتمد من قبل الأونكتاد 1.2 % من قيمته شهر جانفي سنة 2020 و8.5% شهر فيفري و 20.4% شهر مارس (إنخفاض لم يشهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية)، و كانت أسعار النفط السبب الرئيسي وراء هذا التطور، حيث سجل إنخفاضا في الأسعار بنسبة لم تتجاوز 4%.

و الشكل الموالي يبين توقعات تطور مستوى التجارة الدولية خلال سنة 2020 و2021:

الشكل(3): توقعات تطور مستوى التجارة الدولية خلال سنة 2020 و سنة 2021

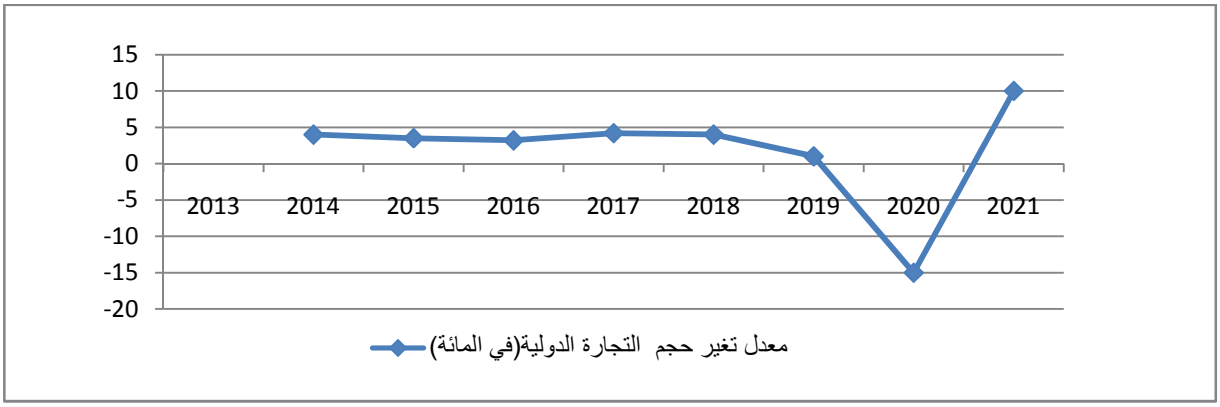

المصدر: (حريد و تأمين، 2021)

من خلال الشكل نلاحظ أنه يتوقع إنخفاض في المستوى الكلي لحجم التجارة الدولية بسبب جائحة كورونا، كما يمكن أن يسجل عام 2021 بداية التعافي في معدلات التجارة الدولية في حال انحسار الوباء.

و كذلك الجدول الموالي يوضح تغيرات في حجم التجارة العالمية للسلع خلال الفترة ديسمبر2019-ماي 2020 (حريد و تأمين، 2021، الصفحات 58-60).

الجدول رقم (2):تغير حجم تجارة السلع العالمية خلال الفترة ديسمبر 2019- ماي 2020(%)

	الصادرات	الواردات
العالم	-18.3	-15.3
الاقتصاديات المتقدمة	-22.7	-15.8
الاقتصاديات النامية	-12.8	-15.8

المصدر: (حريد و تأمين، 2021)

إن تداعيات جائحة فيروس كورونا لها عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي نظرا لإنتشار السريع للفيروس و التدابير التي إتخذتها الحكومات لإحتوائه كإجرائات الإغلاق الواسع النطاق للحدود و تعليق العديد من الأنشطة الإنتاجية مما أدى إلى ارتفاع حاد في معدلات البطالة و انخفاض على السلع و الخدمات، حيث نلاحظ من الجدول رقم (2) انه من المتوقع أن تسجل الصادرات العالمية إنخفاضا بنسبة18.3% بينما يتوقع أن تشهد الواردات العالمية إنخفاضا بنسبة15.8 %، و ستتضرر الاقتصاديات المتقدمة%(22.7-) أكثر من الاقتصاديات النامية %(12.8-)، في حين تبقى مستويات الواردات مماثلة لإنخفاض في الواردات العالمية.

أما مع بداية 2021 قد شهدت حركة التجارة الدولية انتعاشا بشكل ملحوظ و إن كانت إلى الآن لم تعوض الخسائر المتراكمة الناتجة عن التراجع الحاصل خلال السنتين الماضيتين، إن هذا الإنتعاش في حركة التجارة يعتبر مؤشرا للعودة إلى تعزيز مساهمة التجارة في النمو الاقتصادي و التنمية خاصة بعد الجهود المبذولة لإحتواء تداعيات جائحة كوفيد-19، حيث شملت

تلك الجهود محاولات تقصير سلاسل التوريد و تنويع الموردين و هو مايزيد من مرونة النظام الدولي لتفادي تداعيات أية ازمات مستقبلية.

وصلت قيمة التجارة العالمية إلى 28.5 ترليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، ما يعني زيادة بنسبة قدرت بنحو 25% عن عام 2020 و أعلى بنسبة 13% مقارنة بعام 2019 قبل انتشار الجائحة، أثبت التحسن السريع في حجم التجارة العالمية خلال 2021 أن النظام التجاري العالمي يتمتع بقدر مناسب من المرونة في إمتصاص الأزمة، حيث إستعادت سلاسل التوريد دورها و استمرت البضائع في التدفق عبر الحدود وفقا للمعطيات الحديثة و كذلك بعد التعافي التدريجي و ضعف حدة الوباء شهد معدل نمو حجم التجارة تحسنا نسبيا عام 2021، حيث سجلت اجمالي التجارة العالمية مانسبته 10.1 في المائة مقارنة بانكماش بنسبة 7.9في المائة عام 2020 الأمر الذي شكل ضغطا على سلاسل التوريد لمقابلة الطلب المتزايد على السلع، اما عن التجارة في الخدمات فقد كانت الاكثر تأثرا من اي حلقة سابقة في الأزمة الاقتصادية الأخيرة و لكن في بداية عام 2021 مع تسارع حركة التجارة و إنهاء عملية الإغلاق رجع إلى مستويات ما قبل الأزمة.

شهدت جميع الاقتصادات الرئيسية ارتفاعا في الصادرات والواردات على حد السواء أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة، لكن التجارة في السلع زادت بقوة أكبر في العالم النامي منها في البلدان المتقدمة خاصة خلال الربع الأخير من عام 2021 حيث زادت صادرات البلدان النامية بنحو 30% من نفس الفترة عام 2020 مقارنة بنسبة 15% للدول المتقدمة، ويرجع الفضل في الاتجاه الإيجابي للتجارة الدولية في عام 2021 إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية نتيجة تخفيف القيود الوبائية والإنتعاش القوي في الطلب بفعل حزم التحفيز الاقتصادي. (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2021)، والشكلين المواليين يوضحان ذلك: (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2022)

الشكل رقم (4): معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة 2017-2021 (%)

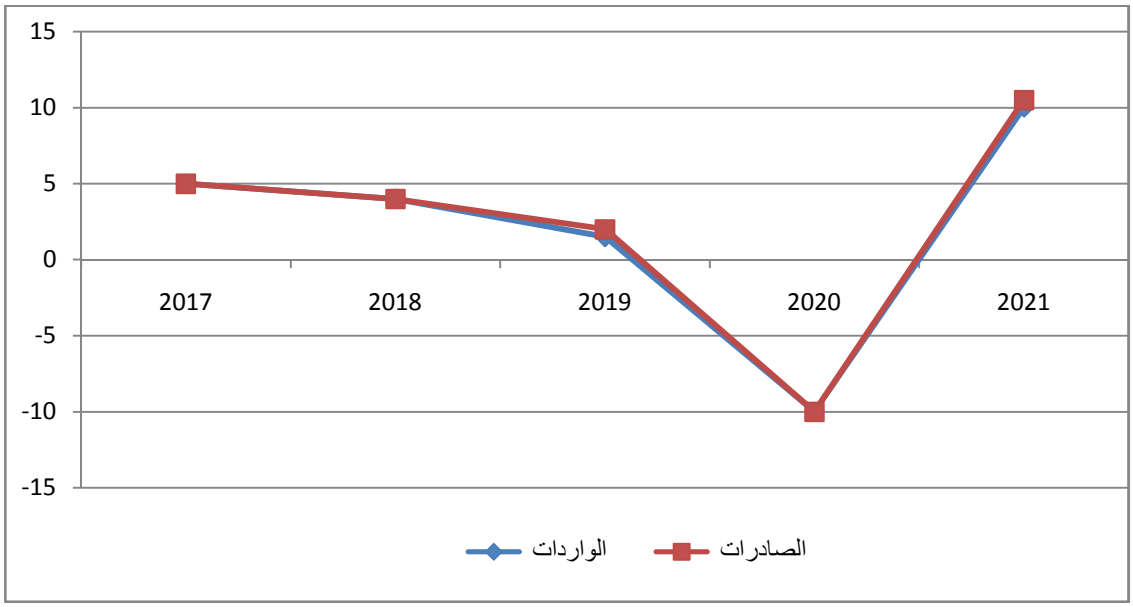

المصدر: (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2022)

من الشكل نلاحظ أن معدلات نمو حجم التجارة الخارجية في الدول المتقدمة قد تراجعت بشكل كبير جدا سنة 2020 في فترة إنتشار فيروس كورونا ثم عاودت الارتفاع إلى أعلى مستوياتها حتى أكبر من مستوياتها قبل الأزمة حيث ارتفعت صادرات الدول المتقدمة بنحو 8.6% عام 2021 مقارنة بإنكماش بنحو 9.1% عام 2021 كما ارتفعت الواردات لتسجل نسبة نمو9.5% عام 2021 مقابل انكماش بنحو 8.7 %عام2020.

أما بالنسبة للدول النامية و اقتصادات الأسواق الناشئة فقد كان التحسن أكبر من ذلك المحقق في الدول المتقدمة و الشكل الموالي يوضح معدلات نمو حجم التجارة فيها:

الشكل رقم(5): معدلات نمو حجم التجارة في الدول النامية و اقتصادات السوق الناشئة الأخرى 2017-2021 (%)

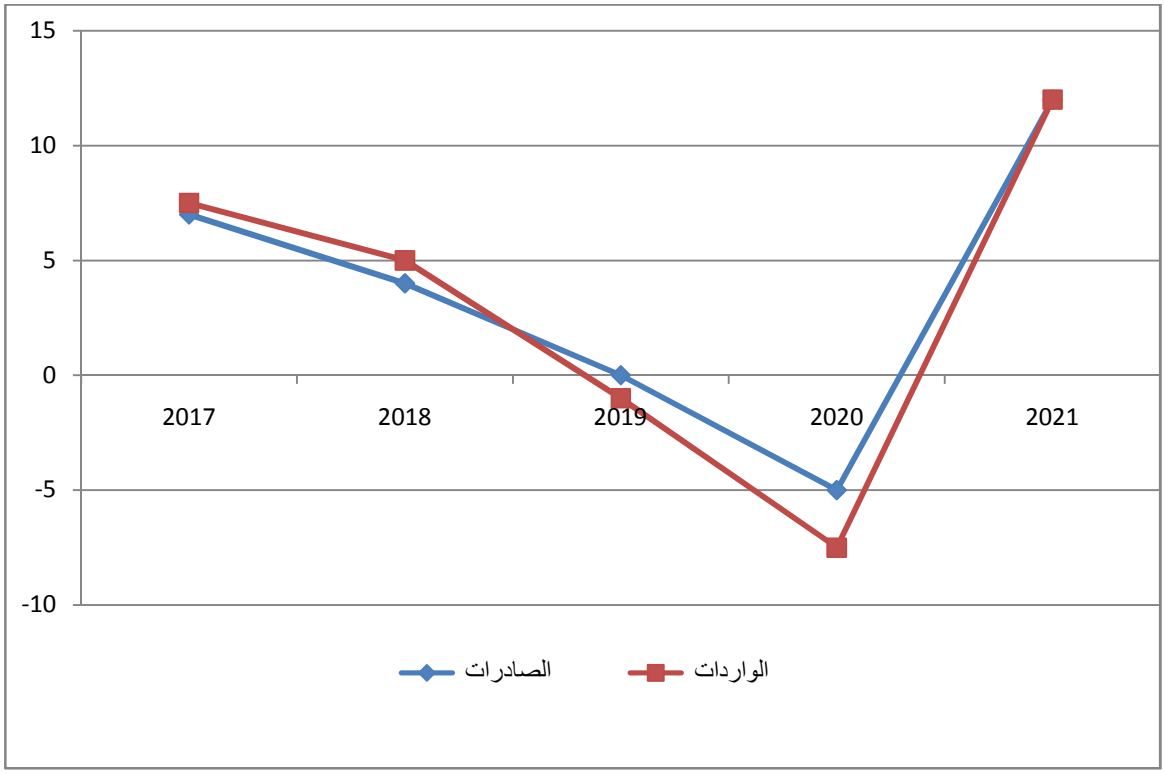

المصدر: (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2022)

من الشكل نلاحظ كذلك تراجع معدلات نمو حجم التجارة في الدول النامية والاقتصادات الناشئة سنة 2020 أثناء الأزمة ثم ارتفعت إلى مستوى أكبر من مستوى ماقبل الأزمة حيث ارتفعت صادراتها بنحو 12.3 سنة2021 مقارنة بالتراجع بنحو 4.8 سنة 2020، كما شهدت وارداتها ارتفاعا بنحو 11.8 سنة 2021 مقابل تراجع بنسبة 7.9 سنة 2020، و يرجع هذا التحسن في النمو كما سبق و ذكرنا إلى ارتفاع الطلب على السلع الأساسية لا سيما الطاقة مما أدى إلى ارتفاع اسعار النفط و السلع الأساسية عالميا، و قد تزامن ذلك مع ارتفاع تكاليف الشحن و خدمات النقل حيث ارتفعت الصادرات و الواردات من الخدمات بحوالي 15.0% و11.3% على التوالي.

✓ **صدمات العرض والطلب:**

أدى إضطراب نشاط الأعمال إلى إنخفاض الإنتاج كما أدى إحجام المستهلكين و مؤسسات الأعمال عن الإنفاق إلى إنخفاض الطلب و ترتب على ذلك صدمات في العرض و الطلب.

– جانب العرض: حدث انخفاض مباشر في عرض العمالة بسبب الوعكة الصحية التي أصابت العاملين بدءا من مقدمي خدمات الرعاية الذين إضطرو لرعاية أطفالهم نظرا لإغلاق المدارس، و كذلك من جراء تزايد الوفايات و لكن هناك تأثير أكبر من ذلك يقع على النشاط الاقتصادي بسبب جهود إحتواء المرض و منع إنتشاره من خلال عمليات الإغلاق و الحجر الصحي

التي أدت إلى تراجع استخدام الطاقة الإنتاجية، و إضافة إلى ذلك فالشركات التي تعتمد على سلاسل العرض قد لا تتمكن من الحصول على القطع التي تحتاج إليها، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، على سبيل المثال الصين هي أحد الموردين المهمين للسلع الوسطية إلى بقية العالم و بصفة خاصة في مجال الإلكترونيات و السيارات و الآلات و المعدات فأدى الإضطراب الذي تشهده بالفعل إلى إنتقال التداعيات إلى الشركات التي تنفذ العمليات المتممة للإنتاج وسوف تسهم هذه الإضطرابات معا في رفع تكاليف ممارسة الأعمال كما أنها ستشكل صدمة سلبية تصيب الإنتاجية وتحد من النشاط الاقتصادي (كرامة، رحال، و خبيزة، 2020، الصفحات 321-322).

– جانب الطلب: على مستوى الطلب أدت جائحة كورونا إلى تراجع مستوى الإنفاق نتيجة لخسائر الدخل و الخوف من إنتقال العدوى و تصاعد حالة عدم اليقين، و أقدمت الشركات على تسريح العمالة بسبب عدم قدرتها على دفع رواتبهم، كما أدت الأزمة الصحية إلى تراجع سوق الأسهم الأمريكية مؤخرا حيث تضررت أسعار أسهم خطوط الطيران بشكل كبير على نحو مماثل لما حدث في أعقاب الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر و بالإضافة إلى هذه الآثار على مستوى القطاعات تدهور مشاعر المستهلكين و مؤسسات الأعمال يمكن أن يدفع الشركات إلى توقع إنخفاض الطلب مما يؤدي بها إلى الحد من إنفاقها و إستثماراتها و هذا ما سيؤدي بدوره إلى تفاقم حالات إغلاق الشركات و فقدان الوظائف (يوسفي و زرقاوي، 2021، الصفحات 100-101).

✓ **تعطل سلاسل التوريد:**

لقد كانت سلاسل القيمة العالمية هي القناة الرئيسية لنقل آثار جائحة كورونا إلى قطاع التجارة العالمية فالإجراءات التي إتخذتها الصين في جانفي (الإغلاق المؤقت لمقاطعة هوبي و الحدود الوطنية) تعني تعليق صادرات المدخلات للصناعات مثل صناعة السيارات و الإلكترونيات و الأدوية و المستلزمات الطبية، و قد أجبر هذا المصانع في أمريكا الشمالية و أوروبا و بقية آسيا على الإغلاق لعدة أسابيع لأنه لم يكن لديهم موردين بديلين بإعتبار الصين هي المصدر الأساسي للأجزاء و المكونات في العالم (تمثل 15 %من الشحنات العالمية خلال 2018).و منذ مارس 2020 أعادت الصين فتح اقتصادها تدريجيا و إتخذت خطوات لتطبيع الصادرات و مع ذلك تفاقمت صدمة العرض الأولية على التجارة العالمية تدريجيا بسبب صدمة الطلب، نتيجة لتدابير الحد من إنتشلر الفيروس المعتمدة في أوربا و أمريكا الشمالية و بقية العالم، إذن فقد كشف تقشي فيروس كورونا عن هشاشة سلاسل التوريد العالمية.

✓ **التجارة الإلكترونية:**

أصبحت الاسواق الإفتراضية في تلك الفترة بديلا عمليا و جيدا للأفراد و ذلك كون الاسواق التقليدية أحد أسباب تسارع إنتشار الفيروس، بحيث يتيح لهم التسوق عبر الأنترنت الحصول على كافة السلع المرغوبة من الاطعمة و الأدوات الصحية و الأثاث المنزلي و غيرها من السلع، و يعتبر موقع أمازون من أكبر مواقع التسوق عالميا و قد شهد إقبالا كبيرا من المستخدمين حول العالم مما دفع بالشركة للإعلان توظيف مائة ألف موظف لتلبية الطلبات عبر الانترنت كإقامة شركة علي بابا الصيني (ALIBABA) ببناء نظام للبث المباشر يتيح للمزارعين ترويج منتجاتهم عبر الانترنت بصورة مباشرة من خلال فيديوهات للمستهلكين، وعلى العموم عرفت التجارة الالكترونية إنتعاشا وتتضح الأهمية المتزايدة للخدمات الالكترونية و الرقمية في فترة كورونا من خلال زيادة ثروات شركات التكنولوجيا الرائدة فقد ارتفعت قيم أسهم شركة أمازون بنسبة كبيرة جدا، في حين عانت شركات التجارة الالكترونية من نقص حاد في القوى العاملة بسبب الارتفاع في الطلب على مبيعاتها. (حريد و تأمين، 2021، الصفحات 60-61)

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا على الوطن العربي

يمكن أن نرى تأثير الأزمة الحالية على الدول في مختلف القطاعات يأتي على رأسها القطاعان الاقتصادي و الاجتماعي حيث نتج عن حظر التجول و إغلاق المصانع و قيود السفر التي حدت من تدفق البضائع إضطراب اقتصادي إنتشر أسرع من إجتياح الفيروس للبلاد و يعد قطاع النقل و سلاسل الإمدلد، التصنيع، الفندقة و السياحة اكثر القطاعات تضررا من تفشي فيروس كورونا.

✓ **النقل وسلاسل الامداد:** (العربية، 2020)

تعتمد أغلب دول المنطقة العربية على سلاسل الامداد العالمية لتوفير الجزء الأكبر من إحتياجاتها و قد تعرضت تلك السلاسل إلى ضربات قوية نتيجة لإجتياح الفيروس كل دول العالم، أما في ما يخص قطاع النقل فوجب التفرقة بين خدمات النقل الخاصة بالبضائع و الأخرى المعنية بالأفراد، فالأولى متصلة بسلاسل الإمداد و حركة البضائع و التي تتم بشكل رئيسي في الموانئ البحرية و البرية و الجوية، و الجدير بالذكر أن أغلب حركة نقل البضائع لم تتعرض لنفس حجم الضرر الواقع على سلاسل الإمداد و لكنها تأثرت بشكل ملحوظ، فمعظم موانئ المنطقة تعمل و هذا ماحرصت عليه حكومات الدول، حيث تكيفت خطوط الشحن في قطاع النقل البحري مع متغيرات التصدير و الاستيراد، فوفقا لدراسة اعدتها مؤسسة دبي للمستقبل فان قطاع النقل سيتضرر نتيجة لتضرر التجارة البينية و العالمية و بسبب الضوابط التي فرضت على الحدود التي ستؤدي إلى إنخفاض التبادل التجاري بين الدول و دفع البعض منها إلى اللجوء لأسواقها المحلية لتلبية إحتياجاتها على المدى القصير.

و الثانية المعنية بنقل الافراد قد تعرضت لخسائر لم يشهدها قطاع النقل و تحديدا النقل الجوي منذ سنين عديدة، الأمر الذي دفع أغلب الدول لتخصيص حصة من حزمة الأزمة لإنقاذ صناعة الطيران حيث يدعم قطاع النقل الجوي 65.5 مليون وظيفة و يساهم ب 2.7 ترليون دولار من النشاط الاقتصاد على مستوى العالم و مما يعرض ما يتراوح بين 15 و23 من اجمالي

عدد الوظائف التي تدعمها صناعة النقل الجوي للخطر، حيث توقعت منظمة النقل الجوي "IATA" تعرض قطاع النقل الجوي لخسائر بنهاية العام الجاري تتعدى ال 113 مليار دولار.

✓ **قطاع السياحة:** (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2021)

تعتبر السياحة و خدمات الفندقة أحد مصادر الدخل المهمة لبعض دول المنطقة العربية تحديدا لبنان، مصر، السعودية والإمارات بحيث تحتل الإمارات المركز الأول عربيا يليها مصر في المركز الخامس ثم السعودية المركز السابع و يتبعها لبنان في المرتبة الحادية عشر.

و خلال العقود الثلاثة الماضية تأثر قطاع السياحة و السفر بالعديد من الأزمات العالمية المتلاحقة بداية من أزمة 11 سبتمبر2001 و ما أحدثته من إرتباك في قطاع الطيران ثم جاءت الأزمة المالية العالمية 2008 لتحدث اثرا كبيرا على كافة القطاعات و الذي إنعكس ابيضا على أداء قطاع السياحة.

و ما لبث الاقتصاد العالمي أن يتعافى من اثر هذه الازمات حتى جاءت أزمة كوفيد-19 لتحدث الصدمة الأكبر على أداء كافة القطاعات الاقتصادية و من بينها قطاع السياحة، حيث نتج عن الجائحة خسائر في الايرادات السياحية قاربت نحو 1.2 تريليون دولار و هو ما يمثل 11 ضعفا مقارنة بخسائر الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2009، فخلال الأزمات السابقة

لم تعاني القطاعات الاقتصادية خصوصا السياحة و الطيران من حالة التوقف الشبه تام كما حدث جراء أزمة كورونا، فالتوقف المفاجئ و المطول للسياحة العالمية و الإغلاق الكبير و الإجراءات التي أتخذت للحد من إنتشار الوباء، بالإضافة إلى الانخفاض العالمي و الإقليمي في العرض و الطلب، أدت إلى تأثر كبير للعائدات السياحية و فقدان العديد من العاملين لوظائفهم على المستوى العالمي، أما على المستوى العربي تشير التقارير الدولية إلى أنه و في نهاية 2020 تكبد قطاع السياحة و السفر خسائر تقدر بنحو 25 مليار دولار، فيما تأثر قطاع الطيران حيث تراجع الطلب على الطيران بنسبة 0.6% بعدما كان متوقعا زيادته بنسبة4.8 % و انخفض معدل الحجوزات السياحية بنسبة 11%.

قد عانت الدول العربية و خاصة المصدرة للنفط من أثر مضاعف لهذه الأزمة من هبوط أسعار النفط و التي أثرت سلبا على عائداتها، كما بلغت خسائر شركات الطيران العربية في المجمل نحو 8 مليارات دولار و بلغت خسائر الإستثمارات السياحية حوالي 13 مليار دولار، و هددت الأزمة قرابة المليون وظيفة دائمة و مئات الآلاف من الوظائف الموسمية التي تعتمد في معيشتها على القطاع السياحي في الدول العربية، جاء ذلك كنتيجة لإنخفاض أعداد السياح من و إلى العالم العربي بنسبة تصل إلى 40%

و هو ما أدى إلى إنخفاض مساهمة قطاع الطيران في الناتج الإجمالي العربي بنحو 65 مليار دولار، و تراجع القيمة المضافة السياحة إلى 130 مليار دولار في عام 2020، و ذلك رغم حزم الدعم والسياسات التي إتبعتها الحكومات العربية لتخفيف التداعيات السلبية للأزمة.

✓ **آثار فيروس كورونا على إنتاج النفط و الغاز الطبيعي العربي** (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2021)

نتيجة للإجراءات التقييدية التي فرضتها دول العالم على حركة مواطنيها داخل بلدانها و مع الدول الأخرى تقلصت حركة العمل الإنتاجي و الخدمي (بإستثناء قطاع الصحة) و النقل بالمركبات و الناقلات بكل أنواعها البرية و البحرية و الجوية، و هو ما

ترتب عنه إنخفاض الطلب على النفط و الغاز الطبيع و المشتقات النفطية بحيث تراجع الطلب على النفط الخام العربي إلى مستويات منخفضة بلغت حوالي 2.7 مليون برميل باليوم، و إنعكس هذا الإنخفاض في الطلب على مستويات إنتاج الدول العربية المنتجة و إن كان بتفاوت، إذ سجلت أعلى نسب للإنخفاض في ليبيا بنسبة تراجع بلغت حوالي 61.5% (جزء كبيرمنه بسبب الأوضاع الداخلية التي شهدتها الدولة خلال 2020) ثم السودان بإنخفاض بلغ 39.2%، فالعراق بتراجع نسبته13.8 % ثم باقي الدول العربية الأخرى التي شهدت تراجعا بنسب تراوحت بين 7 إلى 12في المائة، كماانخفض أيضا إنتاج الغاز الطبيعي، و لم يتوقف الأثر المترتب عن الجائحة على إنخفاض الطلب على النفط و الغاز الطبيعي، بل زاد تأثيره بسبب الإنخفاض الملموس في اسعار النفط التي تراجعت لتصل إلى 17.7 دولار للبرميل في شهر ابريل2020، فيما تراجع متوسط سعر برميل النفط الخام في عام 2020 ككل إلى 41.5 دولار للبرميل مقابل متوسط سعر 64 دولار للبرميل في عام 2019، جاء هذا التراجع الحاد في اسعار النفط رغم إقدام السعودية و بعض الدول المنتجة الرئيسية الاخرى للنفط على تعديل كميات الانتاج النفطي في إطار اتفاق "أوبك+"لإستعادة توازن السوق النفطية، و هو ماخفف من التراجعات السعرية، رغم ذلك انعكس الإنخفاض سلبا على الناتج المحلي الإجمالي العربي بالأسعار الجارية الذي تراجع بحوالي 11.5%عن مستواه عام 2019.

✓ **القطاع المالي**: (العربية، 2020، الصفحات 15-16-17)

يعتبر القطاع المالي من اكثر القطاعات التي تاثرت بأزمة كورونا كما شهدت الدول العربية تحديات كبيرة على مستوى المالية العامة خلال عام 2020، و يعد من الاسباب الأساسية وراء ذلك هو عدم قدرة البنوك على ممارسة نشاطها بالكفاءة و الفعالية المعتادة في الظروف العادية، نظرا لفقدان جزء كبير من الراس المال البشري و أيضا احتمالية تعثر بعض عملاء محفظة الائتمان و انخفاض قيمة بعض الاستثمارات، و توقف بعض الانشطة التجارية الامر الذي أثر علي ايرادات البنوك بشكل كبير و دفع ذلك البنوك المركزية في جميع دول الوطن العربي إلى اتخاذ اجراءات استثنائية لمواجهة الموقف و الحد من آثاره السلبية.

✓ **القطاع الصحي**:

على النقيض من الكثير من القطاعات التي تأثرت اقتصاديا بشكل سلبي، فإن القطاع الصحي بمختلف مجالاته (المستشفيات وقطاع تجارة الادوية و المستلزمات الطبية) هو من اكثر القطاعات التي استفادت و تعتبر من القطاعات الواعدة في المستقبل.فقد زاد الطلب الكلي على المستحضرات و المستلزمات الطبية نتيجة انتشار لفيروس و ارتفاع عدد الحالات الايجابة في المنطقة بشكل متزايد

حيث ادى إنتشار الفيروس إلى رفع مستوى الإستعداد و الجاهزية في جميع مستشفيات الحجر الصحي، اضافة إلى التهافت على شراء الكمامات و القفازات و المطهرات الكحولية في كل دول العالم، مما اثر علي حركة تجارة المستلزمات الطبية بين دول المنطقة فعلى سبيل المثال قامت دول مجلس التعاون الخليجي باتخاذ اجراءات استثنائية جديدة خاصة بقطاع تجارة الادوية و المستلزمات الطبية لتسهيل عملية استيراد السلع و المنتجات الطبية بينها في ظل الظروف الحالية الناتجة عن القيود التي طبقت عالميا، وقد تضمنت هذه الإجراءات تسهيل ادخال المنتجات الطبية المصنعة في دول العالم المختلفة بشرط تطابقها مع معايير الصحة و المواصفات القياسية.

✓ **التبعات على المياه، الزراعة و الأمن الغذائي:** (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2021)

اثرت جائحة كوفيد-19 على المياه و الزراعة و الغذاء في صور متعددة، ففي جانب المياه كان للإرشادات التي اصدرتها منظمة الصحة العالمية للاعتناء بنظافة اليدين أثرها الكبير في زيادة معدل استخدام المياه بما يقدر بحوالي 9-12 لتر للشخص في اليوم، تمثل زيادة في الاستهلاك المنزلي في الدول العربية بحوالي 5% أي حوالي 1.5-1.8 مليار متر مكعب في السنة بحسب تقديرات الأمم المتحدة، و من جهة أخرى فقد سلطت الجائحة الضوء على أهمية توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للحماية من العدوى و الحفاظ على الصحة العامة، حيث تزداد مخاطر الإصابة بين السكان الذين لا يحصلون على المياه الموصولة بالمنازل بصورة منتظمة و السكان في مناطق النزاعات المسلحة و اللاجئين في المخيمات و النازحين داخليا و الذين يعانون من ضعف المناعة نتيجة نقص الغذاء و تردي نوعيته و محدودية النفاذ إلى الخدمات الصحية.

كذلك شملت تاثيرات تفشي فيروس كورونا على القطاع الزراعي صعوبات الوصول إلى الأسواق سواء لبيع المحصول أو لشراء مدخلات الإنتاج نتيجة سياسات الإغلاق و الإجراءات الإحترازية، كما أدت إجراءات تقييد الحركة إلى نقص في العمالة مما اثر على الانتاج و العرض في الأسواق و على مستويات الأسعار بحسب البيان الذي أصدرته المنظمة العربية للتنمية الزراعية في بداية الجائحة و كانت أشد المحاصيل تأثرا تلك التي تزامن حصادها مع بدايات تفاقم الجائحة داخليا و خارجيا، و مسارعة الدول لإتخاذ إجراءات الإغلاق.

أيضا مع سرعة إنتشار الفيروس و نتيجة لعوامل موجودة بالفعل في المنطقة العربية فإن الأمر أصبح بالغ الخطورة و الجدية، حيث أنه من المتوقع وفقا لإحصاءات ارتفاع عدد الذين يعانون من الجوع في الوطن العربي و الذي يبلغ عددهم حاليا نحو 98 مليون شخصا بنسب ليست بقليلة، و وفقا للجنة الاقتصادية و الاجتماعية لدول غرب آسيا التابعة للأمم المتحدة فقد حذرت في شهر مارس 2020 أن الجائحة ستغرق ما يقرب من 8.3 مليون مواطن عربي في براثن الفقر نتيجة فقدان أكثر من 1.7مليون وظيفة في المنطقة، و ذلك بالإضافة إلى ارتفاع مستويات إنعدام الأمن الغذائي حيث يعاني ما يقرب من 50 مليون شخصا في المنطقة العربية حاليا من سوء التغذية و نتيجة لارتفاع مستويات الفقر من الممكن أن يعاني 1.9 مليون شخصا إضافيا من نقص و سوء التغذية.

و في الفترة الحالية و مع إنتشار الفيروس يتأثر القطاع الزراعي و الغذائي بالأحرى بطرق غير مباشرة بسبب إصابة عدد من المزارعين و العمال بالفيروس إضافة إلى توقف بعض عمليات النقل و زيادة إجراءات الحجر الصحي التي أثرت على إمكانية الوصول إلى الأسواق، و تسببت في تعطل و تباطؤ في سلسلة الإمداد، كما شهدت الفترة الأخيرة زيادة في حالات الشراء الهستيري للأغذية الذي تسبب في زيادة الطلب الكلي بدول المنطقة و الذي سينتج عنه ارتفاع الأسعار مع عدم توافر السلع الغذائية لتغطية تلك الفجوة (العربية، 2020، صفحة 21).

إذن كانت هذه أهم القطاعات الاقتصادية في الدول العربية المتضررة من الأزمة الصحية الحالية جائحة فيروس كورونا أما بالنسبة لتداعيات فيروس كورونا على قطاع التجارة الخارجية سوف نتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثاني.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ماسبق نرى أن فيروس كورونا كوفيد-19 المستجد من أخطر السلالات كونه قاتل و شديد العدوى لم تكشف الدراسات إصابة البشر به سابقا حيث صنع حالة صعبة ونظام صحي معقد، و تم الإعلان عنه كجائحة عالمية في مارس 2020 أدخلت العالم في أزمة صحية عنيفة تسببت في أضرار إجتماعية و إنسانية كبيرة و كذلك مست جميع القطاعات الاقتصادية حيث أثر على الاقتصاد العالمي من خلال مجموعة من القنوات، أهمها قناة المبادلات التجارية و الترابطات المالية و قناة السياحة و النقل و أهم قناة هى الإتصال المباشر بين الأفراد و تعتبر التجارة الخارجية من بين أهم أوجه هذا التأثير، كما أن الاقتصاد العربي قد تأثر بحكم الترابط من خلال المبادلات التجارية، المالية و الاقتصادية بينه و بين الاقتصادات الأخرى.

الفصل الثاني:

تحليل حركة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل أزمة كورونا

تمهيد:

من المؤكد أن أزمة كورونا ألقت بظلالها على غالبية دول العالم بما فيها العربية و بشكل مفاجئ و غير متوقع مما جعل كل القطاعات تتأثر بدون إستثناء و خاصة قطاع التجارة الخارجية بإعتباره واحد من أهم القطاعات الاقتصادية، و بالطبع دول مجلس التعاون الخليجي العربي بإعتبارها جزءا من هذا العالم قد تضررت كغيرها من الدول الأخرى و ربما أكثر من غيرها و خاصة تجارتها الخارجية بسبب الإجراءات الإحترازية التي إتخذتها من أجل الحد من الوباء الذي أدى إلى تأثر صادراتها نتيجة إنخفاض مستويات الطلب على النفط بإعتباره السلعة الرئيسية التي تعتمد عليها اقتصاديا دول مجلس التعاون الخليجي فهو المصدر الأساسي تقريبا في دخلها.و للتوسع أكثر في الموضوع سنستعرض في هذا الفصل ما يلي:

.المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية العربية في ظل أزمة كورونا

المبحث الثاني: تقديم لمجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثالث: تحليل لحركة التجارة الخارجية والبينية لمجلس التعاون الخليجي في ظل أزمة كورونا

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية العربية في ظل أزمة كورونا

بالطبع و كغيره من القطاعات الاقتصادية العربية الأخرى فإن جائحة كورونا كانت قد مست قطاع التجارة الخارجية و خلفت آثار وخيمة أدت إلى تراجع في آدائها.

المطلب الأول: تحليل التجارة الخارجية في الدول العربية (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2022)

من خلال تقارير صندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2020، 2021، 2022) فنلاحظ أنه قد بلغ حجم التجارة السلعية الإجمالية الخارجية العربية خلال عام 2021 ما قيمته 1.849 مليار دولار أمريكي بالتقريب مقارنة بقيمة 1.484 مليار دولار أمريكى عام 2020 محققة نسبة ارتفاع بلغت 23.1 % بعد التراجع الذي عرفته بنحو 24% خلال الأزمة (2020) مقارنة بحجم التجارة السلعية الإجمالية لسنة 2019 الذي بلغ ما قيمته 1.848 مليار دولار أمريكي و ذلك بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا على حركة التجارة العالمية و تعطل سلاسل التوريد العالمية بسبب توقف غالبية الأنشطة الاقتصادية و التجارية و ذلك للحد من إنتشار الوباء.

و شهدت التجارة الخارجية للدول العربية إنتعاشا مصحوبا بعودة ارتفاع أسعار النفط و في ضوء ذلك ارتفعت الصادرات السلعية العربية الإجمالية لعام 2021 لتبلغ نحو 1038.2مليار دولار أمريكي مرتفعة بنسبة 37.4%، بعدما كانت قد تراجعت في سنة 2020 حيث بلغت 746.8مليار دولار أمريكي منخفضة بنسبة 26.5% مقارنة ب 1009.6 مليار دولار امريكي سنة 2019 ما أثر في وزن الصادرات الإجمالية العربية من إجمالي الصادرات العالمية لتبلغ نحو 4.9% من سنة 2021 مقابل 4.3% خلال العام السابق، كما ارتفعت قيمة الواردات السلعية الإجمالية العربية بنحو 8.6% لتبلغ 810.4 مليار دولار خلال عام 2021 بعد الإنخفاض الذي عرفته خلال أزمة كورونا و الذي بلغ نحو 737.1مليار دولار امريكي سنة 2020 متراجعا بنسبة 14%، حيث كانت تقدر قيمة الواردات قبل الأزمة سنة 2019 ب 838.4 مليار دولار أمريكي و مع ذلك انخفضت نسبتها إلى الواردات العالمية بنسبة 4.2% سنة 2020 ذلك لان نمو الواردات العالمية كان أكبر، و يرجع الفضل في الاتجاه الإيجابي للتجارة الدولية لسنة 2021 إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية نتيجة تخفيف القيود الوبائية و الإنتعاش القوي في الطلب بفعل حزم التحفيز الاقتصادي.الجدول و الشكل المواليين يوضحان حجم التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية من سنة 2010 إلى سنة 2022:

الجدول رقم(3): حجم التجارة الخارجية العربية (2010_2022)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم التجارة السلعية الإجمالية العربية بالمليار دولار	904	1190	2100	2176.9	2118.9	1663
نسب التغير السنوية(%)	25	/	/	/	- 2.7	- 21.6

2016	2017	2018	2019	2020	2021
1592	1764	1920	1848	1483.9	1848.6
-6.7	11.6	8.8	- 2.7	- 20.8	23.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (التقرير الإقتصادي العربي الموحد من 2011 إلى 2022)

الشكل رقم (6): حجم التجارة الخارجية الإجمالية في الدول العربية (2010-2022)

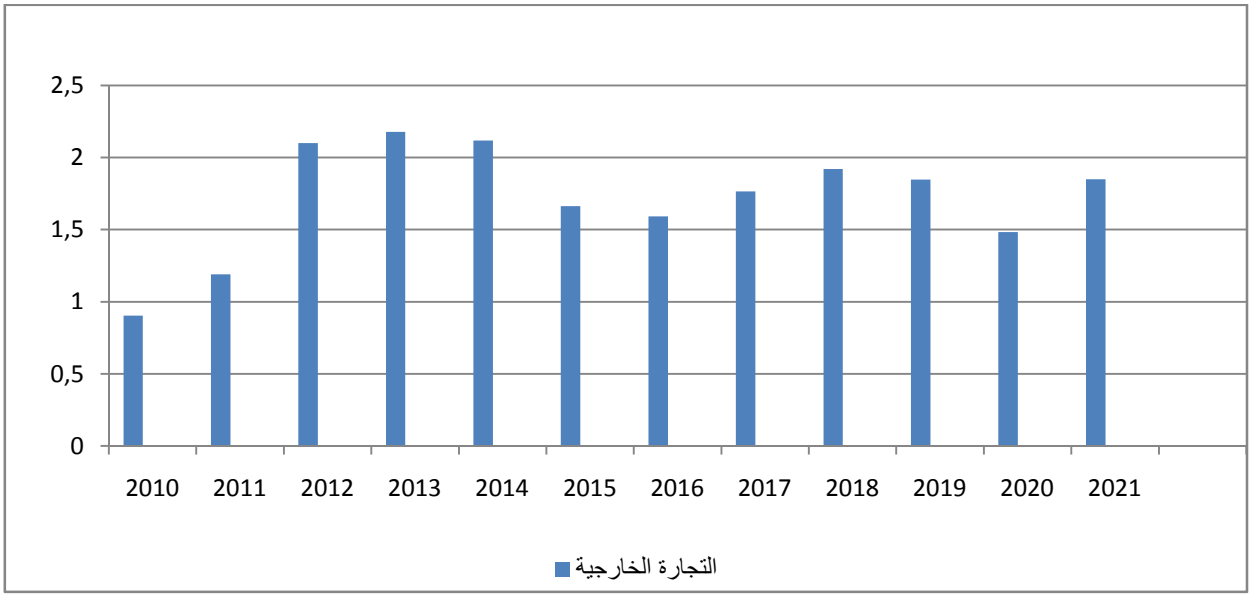

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق وبإستخدام Exel

الشكل رقم (7): معدل نمو التجارة الخارجية الإجمالية في الدول العربية (2014–2022)

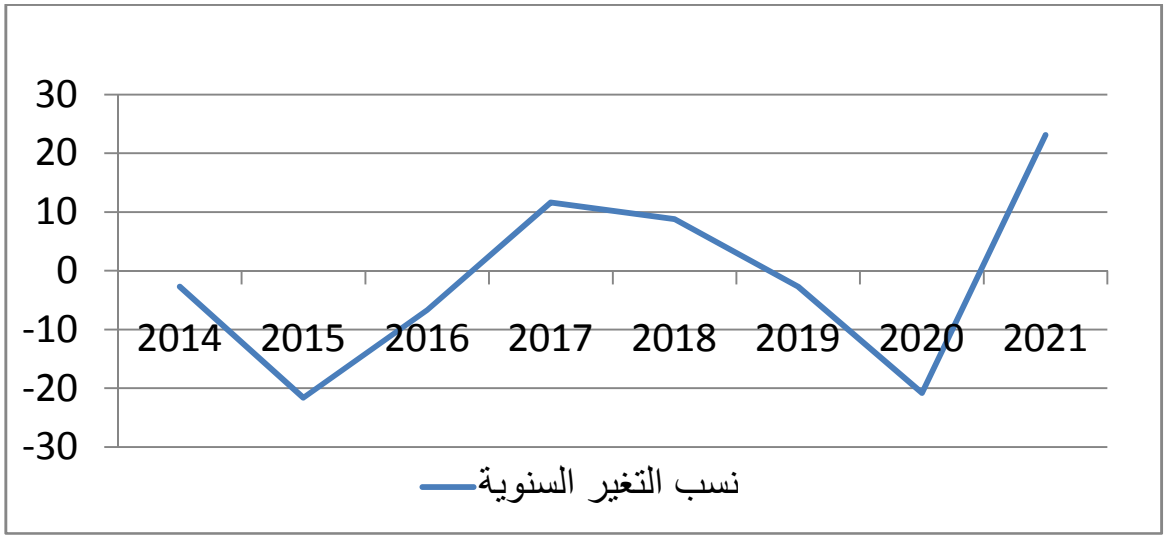

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (التقرير الإقتصادي العربي الموحد من 2015 إلى 2022)

من خلال الشكلين نلاحظ أن حجم التجارة الخارجية عرفت انتعاشا بداية من سنة 2010 و ذلك راجع إلى تأثرها بالتطورات الإيجابية في السوق العالمية للطاقة حيث ساهم ارتفاع الاسعار العالمية للنفط الخام في ارتفاع نسبة الصادرات العربية و وصلت إلى أعلى مستوياتها ثم بدات بالإنخفاض بداية من 2013 نتيجة لإنخفاض قيمة الصادرات السلعية العربية بسبب إنخفاض اسعار النفط العالمية ثم عاودت الارتفاع بداية من سنة 2016 إلى غاية 2020 حيث عرفت تراجع كبير بسبب أزمة كورونا و في سنة 2021 ارتفعت إلى مستويات ما قبل الأزمة.

كما تأثرت حركة التجارة الخارجية في الدول العربية خلال الأعوام الماضية بعدة عوامل أدت إلى إنكماشها في بعض الفترات و انتعاشها في البعض الآخر و يعزى عدم استدامة أداء التجارة الخارجية العربية لتركز الصادرات السلعية العربية، حيث تستحوذ الصادرات النفطية على أكثر من 50% من إجمالي الصادرات العربية و بالتالي تحدد توجهات التجارة العربية الخارجية و أدائها بحسب تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية (الشاذلي، وآخرون، 2022). و الشكل الموالي يوضح حصة صادرات النفط في الدول العربية من إجمالي الصادرات السلعية العربية:

الشكل رقم(8):حصة صادرات النفط في الدول العربية من إجمالي الصادرات السلعية العربية

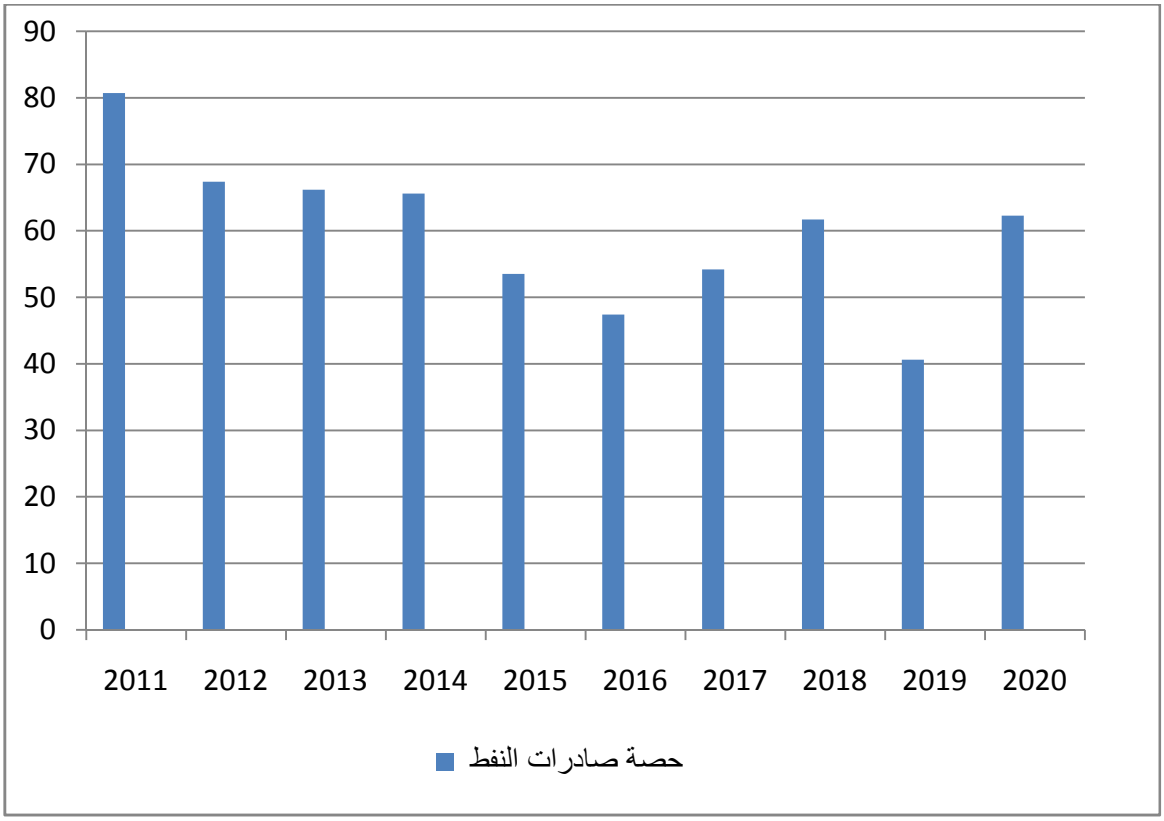

المصدر: (الشاذلي، وآخرون، 2022)

المطلب الثاني: اتجاه التجارة الخارجية في الدول العربية (الشاذلي، وآخرون، 2022، الصفحات 34-35)

تعتبر دول آسيا أهم شريك تجاري للدول العربية خلال الأزمة حيث بلغت حصة الصادرات السلعية للدول العربية إلى منطقة آسيا حوالي 54% من إجمالي الصادرات العربية في عام 2020 مقارنة بنحو 57% في عام 2019، و يعزى هذا التراجع في حركة التجارة الخارجية بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا التي ساهمت في تراجع أسعار النفط من 64 دولار للبرميل إلى نحو 41.5 دولار أمريكي للبرميل عام 2020، في حين بلغت حصة الواردات في دول آسيا حوالي34.6% من إجمالي الواردات العربية في المقابل لا يتعدى متوسط حجم الصادرات السلعية البينية العربية 11.2% لمتوسط الفترة الزمنية (2018-2020) في حين يبلغ متوسط حصة واردات الدول العربية من دول الإتحاد الأوربي حوالي 24.7% لمتوسط الفترة (2018-2020).

من جانب آخر استحوذت صادرات النفط على 56% من إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية إلى دول منطقة آسيا لتبلغ قيمتها حوالي 213.9 مليار دولار أمريكي في عام 2020، في حين بلغت حصة صادرات الوقود المعدني حوالي 30.1% من إجمالي الصادرات العربية للعالم سنة 2020 في المركز الثاني حلت صادرات الأحجار الكريمة و اللؤلؤ الطبيعي بحصة بلغت نحو 9% من إجمالي صادرات الدول العربية إلى دول منطقة آسيا و ما قيمته حوالي 34.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020 مقابل 35.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019.

تراجعت الصادرات العربية إلى الإتحاد الأوربي خلال عام 2020 حوالي 85.7 مليار دولار أمريكي مقارنة بحوالي 125.8 مليار دولار أمريكي في عام 2019 بسبب تراجع أسعار النفط و تداعيات جائحة كورونا حيث يعتبر الوقود المعدني أهم السلع التي تستوردها دول الإتحاد الأوربي من الدول العربية بحصة بلغت حوالي 39% في عام 2020 مقارنة بنحو 52% عام 2019، و حلت الآلات و التجهيزات الكهربائية و الأحجار الكريمة في المرتبة الثانية و الثالثة على التوالي في عام 2020 و الجدول التالي يوضح اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية في الفترة 2018-2020:

الجدول رقم(4): اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية (2018-2020)

	المساهمة في الصادرات من إجمالي الصادرات			متوسط الفترة (2018-2020) %	المساهمة في الواردات من إجمالي الواردات			متوسط الفترة(2018-2020) %
	2018	2019	2020		2018	2019	2020	
العالم	**100**	**100**	**100**		**100**	**100**	**100**	
الدول العربية	10.4	11.1	13.3	11.6	13.8	13	12.8	13.2
الإتحاد الاوربي	15.6	18.6	3.5	15.8	26.6	25.2	22.4	24.7
الولايات المتحدة	5.5	5.8	53.9	4.9	7.5	7.1	6.4	7
آسيا	54	56.9	7.3	54.9	36.3	35.4	32	34.6
اليابان	8.3	7.9	11.3	7.8	2.5	2.5	2.4	2.5
الهند	9.9	10.7	16.4	10.6	6.1	5.5	5.3	5.7
الصين	12.8	14.4	16.4	14.5	12.9	14.1	17.3	14.8
باقي دول آسيا	23	24	18.8	22	14.8	13.3	6.9	11.7
باقي دول العالم	14.4	7.7	16.2	12.8	15.8	19.3	26.4	20.5

المصدر: (الشاذلي، وآخرون، 2022)

أما بالنسبة لاتجاه التجارة السلعية الإجمالية العربية بعد الخروج من الأزمة فإن محاولات التعافي من التباطؤ التجاري الناجم عن جائحة كورونا و عودة ارتفاع أسعار النفط أحدثت تحسنا في الصادرات السلعية العربية لعام 2021 مع تغير محدود في الهيكل الجغرافي للشركاء التجاريين، حيث مازالت دول آسيا تستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات العربية في عام 2021 بنسبة 46.8 % مقارنة بنسبة 50.7% عام 2020، منها 7.7% لليابان، 10.1% للهند و 14% للصين و باقي دول آسيا 15%، و بذلك مازالت آسيا هي المستوعب الأول لصادرات الدول العربية في حين تواصل إنخفاض نصيب الإتحادا لأوربي من الصادرات ليسجل نحو 10.4% مقارنة بما نسبته 12.4% في العام السابق، كما ارتفعت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة الامريكية لتسجل نحو 4.6 % مقارنة بنسبة 3.3% سنة 2020، فيما انخفضت الصادرات العربية البينية لتسجل نحو 11% مقارنة بنسبة 13.1% عام 2020 و شهدت مجموعة الدول الأخرى ارتفاعا في حصة الصادرات العربية حيث استحوذت في عام 2021 على ما نسبته 27.2% مقارنة بنسبة 20.5% في العام السابق.

أما في ما يتعلق بالواردات السلعية العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال سنة 2021، فإنه لم يشهد الهيكل الجغرافي للواردات العربية سوى تغيرات محدودة مع الشركاء التجاريين، فقد استحوذ الإتحاد الأوربي على ما نسبته 22.2% بارتفاع عن العام السابق الذي سجل 21.3 بينما باقي دول العالم سجلت ما نسبته 19.8% مقارنة بنسبة 29.7% عام 2020 و ذلك نتيجة لسياسات تنويع مصادر الواردات في حين ارتفعت حصة التجارة العربية إلى 13.7% و استمرت آسيا تشكل أعلى مصادر الواردات العربية و استاثرت بالحصة الأكبر بنسبة بلغت 33.6 % مقارنة بنحو 30.4% العام السابق حيث استأثرت الصين بالنسبة 16.1% و باقي دول آسيا نسبة 9.6% من إجمالي الواردات العربية، أما الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية فقد ارتفعت 10.7 %مقارنة بنسبة 6.1% العام السابق، و الشكل الموالي يوضح اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين سنة 2021: (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2022)

الشكل رقم (9): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين لسنة 2021

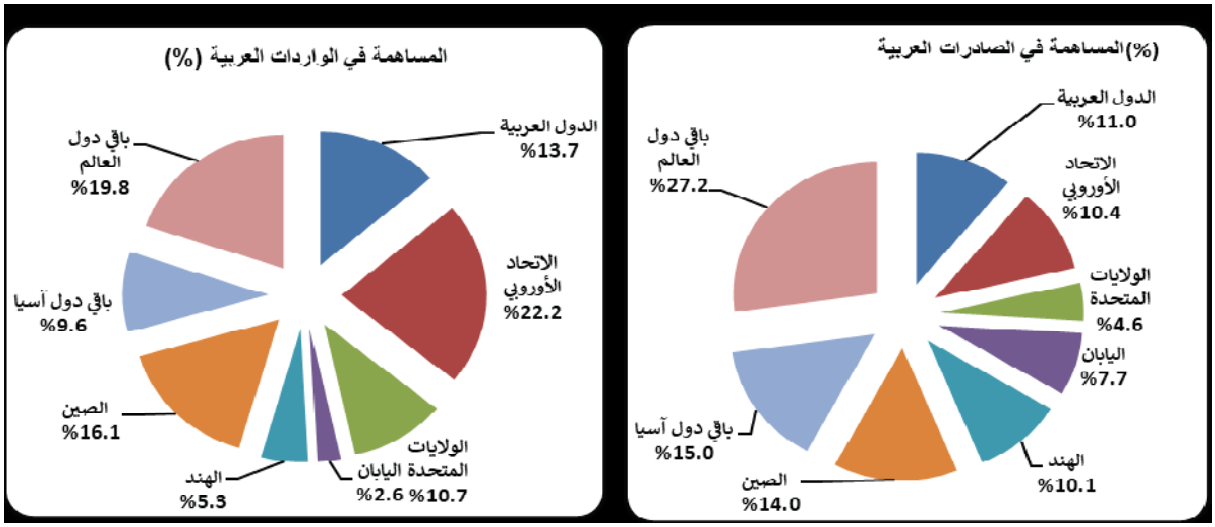

المصدر: (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2022)

المطلب الثالث: هيكل التجارة الخارجية في الدول العربية على مستوى مجموعات السلع

يعتبر الوقود المعدني أهم الصادرات السلعية للدول العربية إلى الأسواق العالمية حيث إستحوذ على حصة تفوق 55% خلال الأعوام الثلاثة السابقة (2018-2020)، من جانب آخر تتأثر صادرات الوقود المعدني بطريقة مباشرة بالصدمات الخارجية المتعلقة بأسعار النفط و حجم الإنتاج، فقد بلغت حصتها حوالي 55% في عام 2020 مقارنة بنحو 58.1% سنة 2019 نتيجة تراجع أسعار النفط و حجم إنتاجه في الدول العربية بسبب الجائحة (الشاذلي، وآخرون، 2022، صفحة 36). والجدول الموالي يوضح الهيكل السلعي لأبواب الصادرات الإجمالية للدول العربية:

الجدول رقم (5): الهيكل السلعي لأبواب الصادرات الإجمالية للدول العربية

	الصادرات الإجمالية				الواردات الإجمالية			
	2018	2019	2020	متوسط الفترة(2018-2019)	2018	2019	2020	متوسط الفترة(2018-2020)
السلع الزراعية	7.3	8	7.9	7.7	18.9	19.4	18	18.8
الوقود المعدني والمعادن الأخرى	63.1	58.1	55	58.7	13.5	13.4	11.8	12.9
المصنوعات	26.3	27.9	26.8	27	63.1	64.2	60.7	62.7
المواد الكيماوية	8.3	8.6	8.5	8.5	8.9	8.8	8.2	8.6
مصنوعات أساسية	5	6	5.3	5.4	15.9	17.4	17.2	16.8
الآلات ومعدات النقل	6.9	7.3	6.9	7	29.6	29.8	27.3	28.9
مصنوعات متنوعة أخرى	6.1	6	6.1	6.1	8.7	8.2	8	8.3
سلع غير مصنفة	3.3	6	10.3	6.5	4.5	3	9.5	5.7
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: (الشاذلي، وآخرون، 2022)

أما بالنسبة للهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية لسنة 2021 بعد الجائحة فإن فئة الوقود و المعادن مازالت تستأثر بالحصة الأكبر في الصادرات الإجمالية العربية، و ارتفعت على حساب حصة الفئات الأخرى حيث سجلت في 2021 نسبة 62.7% من الصادلرات السلعية العربية مقارنة بنسبة 55% سنة 2020، في حين حافظت حصة الصادرات من المصنوعات على نسبتها 26.8%، فيما انخفضت حصة السلع الزراعية لتسجل نحو 7.2% مقارنة ب 7.9% عام 2020 بينما شهدت السلع غير المصنفة الإنخفاض الأكبر لتصل إلى نسبة 3.3% مقارنة بنسبة10.3% سنة 2020 .

و بالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية فإن فئة المصنوعات في المرتبة الأولى بنسبة 60.2% عام 2021 مقابل 60.7 %عام 2020، و ضمن فئة المصنوعات إستأثرت الآلات و معدات النقل المركز الأول لتسجل 22% و في المركز الثاني المصنوعات الأساسية بحصة بلغت 18.6% من الواردات الإجمالية سنة 2021، كما انخفضت حصة المصنوعات المتنوعة الأخرى إلى نسبة 6.8% عام 2021 في حين سجلت المواد الكيماوية ارتفاعا ملحوظا حيث حققت نسبة 12.8% و هذا يرجع لارتفاع أسعار النفط العالمية، كما شهدت حصة الوقود و المعادن ارتفاعا بنحو 14.4%، كذلك ارتفعت حصة السلع الزراعية لتسجل 20.1% و قد جاءت هذه الزيادة مدفوعة بارتفاع مستويات أسعار السلع الغذائية عالميا و زيادة تكاليف الشحن بثلاث أضعاف (التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2022). و الشكل الموالي يوضح الهيكل السلعي للصادرات و الواردات العربية الإجمالية لسنة 2021:

الشكل رقم (10): الهيكل السلعي للصادرات و الواردات العربية الإجمالية سنة 2021

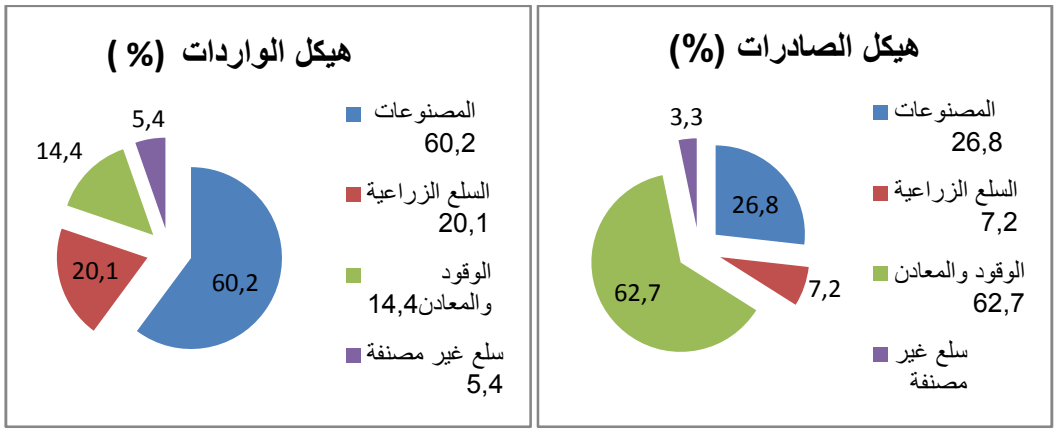

المصدر: (الشاذلي، وآخرون، 2022)

المبحث الثاني: تقديم لمجلس التعاون الخليجي

تعتبر تجربة دول مجلس التعاون الخليجي واحدة من أهم التجارب العربية في التكامل حيث تعد التجمع العربي الوحيد الذي إستطاع النجاح و الوصول إلى مراحل متقدمة من الإندماج الاقتصادي و المتمثلة في السوق الخليجية المشتركة، و لم يعد يفصله عن العملة الخليجية المشتركة إلا القليل ليكتمل بذلك مشروع التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، يضم في عضويته ست دول خليجية تتميز اقتصادياتها بخصائص مشتركة و متشابهة، و تمتلك موارد نفطية هائلة حيث يعتبر النفط المورد الرئيسي للدخل في هذه الدول.

المطلب الأول: التعريف بمجلس التعاون الخليجي

- ✓ **النشأة:**

تعود فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي إلى تاريخ 1976/05/16، عندما زار ولي عهد الكويت ورئيس وزرائها رئيس دولة الإمارات لإجراء محادثات مطولة حول فكرة إنشاء المجلس، و قد أثمرت هذه الزيارة عن تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزير خارجية البلدين لمتابعة الموضوع، الذي تمت إثارته في القمة العربية الحادية عشرة في الأردن في نوفمبر1980 و في عام 1981 إجتمع زعماء كل من المملكة العربية السعودية و سلطنة عمان و دول كل من الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين و الكويت بغية التشاور حول تحقيق تنظيم تعاوني يجمعهم (خاطر، 2016، صفحة 67).

و في القمة الخليجية التي عقدت في الفترة 25 -26 ماي1981 في أبو ظبي تم إقرار النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي و الذي يحتوي على 22 مادة تغطي كافة الإختصاصات و مهام المجلس و الأجهزة التابعة له (روابح، 2013/2012، صفحة 191).

و قد تأسس مجلس التعاون الخليج العربي كرد فعل لتطورين مهمين في المنطقة أولهما قيام الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979 و الإطاحة بنظام الشاه المدعوم من الغرب، و ثانيهما نشوب الحرب العراقية الإيرانية بعد ذلك بعام و شعور حكام الخليج بالقلق على أمن بلادهم بعد إنتشار أخبار عن رغبة العراق في توسيع حدوده و رغبة إيران في تصدير ثورتها.

والمجلس يضم الدول العربية الست في الخليج وهي:السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة سلطنة عمان (طراد، 2013/2012، صفحة 73).

- ✓ **الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي:**

من الناحية التنظيمية يتكون المجلس من الأجهزة التالية:

- ✓ **المجلس الأعلى:**

هو بمثابة جهاز سياسي في الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي و يهتم بإعداد إستراتيجيات التعاون الخليجي في كافة مجالات التعاون بين الدول الأعضاء، و يضم هذا المجلس ملوك و أمراء الدول الأعضاء و يعقد في كل سنة دورتين عاديتين و عقد جلسات أخرى طارئة و يحق لكل عضو الدعوة لإجتماع طارئ بعد موافقة عضو آخر على ذلك.

و يترأس هذا المجلس بصفة دورية حسب الترتيب الأبجدي لدول الأعضاء و يختص في:

- وضع السياسات العليا لمجلس التعاون.
- مناقشة توصيات وقوانين واللوائح ويمثل السلطة التشريعية بمجلس التعاون الخليجي. (علام، 2013/2012، صفحة 117).

✓ **المجلس الوزاري:**

يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من وزراء و تكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، و يعقد المجلس اجتماعه مرة كل ثلاثة أشهر و يجوز له عقد دورات استثنائية، بناءا على دعوة من الأعضاء و تأييد عضو آخر و يعتبر إنعقاده صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء، و تشمل إختصاصات المجلس الوزاري من بين أمور أخرى:

اقتراح السياسات و وضع التوصيات و الإستراتيجيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، و العمل على تشجيع و تنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات (خاطر، 2016، صفحة 68).

✓ **الأمانة العامة:**

تعتبر كجهاز تنفيذي يسهر على تنفيذ و متابعة أحكام الاتفاقية المنشئة للمجلس الخليجي و كذا القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى (علام، 2013/2012، صفحة 118). و تتكون من أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ثم يساعده ثلاثة أمناء للشؤون السياسية و الاقتصادية و العسكرية و رئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل، و يعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد، و تتلخص مهام مهام الأمانة العامة إلى مجموعة من الأدوار التي تقوم بها و هي:

- إعداد الدراسات الخاصة بتعزيز التعاون و التنسيق و الخطط و البرامج المتكاملة للعمل المشترك.
- إعداد التقارير الدورية عن أعمال المجلس، و كذلك التقارير و الدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري
- إعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية و التي تتماشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسؤولياته، وإعداد الميزانيات الحسابات الختامية.
- التحضير للإجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات.
- تقديم اقتراحات إلى رئيس المجلس الوزاري لدعم المجلس لعقد دورة استثنائية إذا دعت الحاجة لذلك.
- القيام بأية مهام أخرى تستند إليها من قبل المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري (برغش، 2016م-1437هـ، صفحة 250)

✓ **هيئة تسوية المنازعات:** (طراد، 2013/2012، صفحة 75)

تتخذ من الرياض مقرا لها و تتشكل من أفراد ينتمون إلى الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع وتختص الهيئة في النظر في ما يحيله إليها المجلس من منازعات بين الدول الأعضاء، أو من خلافات حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي لمجلس التعاون،

و تصدر توصياتها أو فتواها وفقا لأحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون، و أحكام القانون و العرف الدوليين و مبادئ الشريعة الإسلامية، و ترفع تقاريرها بشأن الحالة المطروحة إلى المجلس الأعلى لإتخاذ ما يراه مناسبا.

و بالإضافة إلى هذه الأجهزة قرر المجلس الأعلى إنشاء لجان وزارية تعمل بالتنسيق مع الأمانة العامة، و تقوم بمهمات مؤقتة و من هذه اللجان لجنة التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي، و لجنة التعاون المالي و التجاري و لجنة التعاون الصناعي و لجنة النفط و لجنة الخدمات الاجتماعية و الثقافية.

المطلب الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي لدول المجلس التعاون الخليجي و أهدافه

✓ **دوافع التكامل الاقتصادي الخليجي** (شفيق، 2020)

- **العوامل الداخلية:** وتتمثل في التشابه الكبير في التاريخ، الثقافة، الموقع الجيوستراتيجي، والقوة المادية ألا وهي النفط المصدر الأساسي للدخل في الخليج، فضلا عن تشابه الأنظمة السياسية و تجانس السلالات الحاكمة و الإعتماد على العمالة الوافدة هي من الأسباب التي ساعدت وعجلت بتأسيس مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب ذلك كان التشابه في المشاكل التي تعاني منها الدول الست حافزا لتوحيد جهودهم في حلها بواسطة مؤسسة موحدة بينهم، وتتمثل هذه المشاكل في:

- زيادة تدفق العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما العمالة الآسيوية و العمالة غير العربية لمواجهة النقص في عدد العمالة المحلية.
- قلة مصارف التسويق في كل دولة من دول المجلس على حدة، و الحاجة إلى سوق تضم الدول الست.
- القيود الجغرافية التي تعاني منها بعض دول المجلس، إذ أن صغر مساحة بعض الدول يجعل من الصعوبة عليها القيام بمفردها الدفاع عن أراضيها، كما أن ضيق مساحة بعض الدول يجعل من الصعب إستعمال طائرات متقدمة دون إختراق المجال الحيوي للدول الأخرى.
- الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون كمصدر عالمي هام للطاقة، إلى جانب الموقع الجغرافي خلقت لدى هذه الدول مفاهيم مشتركة كحماية هذه الثروات الطبيعية وتأمين وصولها إلى الأسواق العالمية (بوشول، 2009/2008، صفحة 36).

- **العوامل الخارجية:** و تنقسم العوامل الخارجية إلى أسباب إقليمية و أسباب دولية:

الأسباب الإقليمية: التغيرات التي طرأت في الدول المحيطة بالخليج، فكان تصور الدول الخليجية أن همومها في الأمن و الإستقرار هي مسؤولية جماعية و أن أمن دول الخليج هو أمن العرب، ثم قامت الحرب الأهلية اللبنانية و التي إستقطبت قرى عربية كثيرة فأدت لقناعة خليجية بأن الوقت يستدعي توافر إتحاد جماعي يكون عامل إستقرار في المنطقة، ثم عقدت معاهدة كامب ديفيد بين مصر و اسرائيل و ما تلاها من تجميد لعضوية مصر في جامعة الدول العربية، مما أدى إلى شق في الصف العربي و غياب القيادة و كان لهذا التدهور الخطير في الوضع العربي العام انعكاسات سلبية بعيدة المدى على الأمن الخليج العربي إذ بات الخليج مكشوفا تماما و بلا أي عمق استراتيجي عربي يسانده و كان على دول الخليج العربية أن تدير أمورها في حدود امكانياتها،

و لكن كان هناك عاملين أشد قوة على الخليج العربي و هما الثورة الإسلامية الإيرانية (1978-1979) و الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) (شفيق، 2020).

– قيام الثورة "الإسلامية" في إيران، و سياسات إيران التي أثارت شكوك دول الخليج خاصة تلك المتعلقة بعزم إيران على تصدير ثورتها إلى دول الخليج و بداية الجدل بين الشيعة و السنة في المنطقة، و بين النظم الجمهورية و النظم الملكية، مما خلق جوا من التوتر و الريبة على ضفتي الخليج.

– تجدد المنازعات و التوترات بين العراق و إيران حول قضايا ثنائية و خليجية، حيث رغبت القيادة العراقية حينها في تعديل إتفاق الجزائر لعام 1975 حول شط العرب، و أثارت في نفس الوقت عددا من المنازعات " الخامدة"، ولا شك أن الصراع السياسي ثم العسكري بين العراق و إيران، أقوى دولتين في الخليج يعرض أمن دول الخليج العربية لمختلف المخاطر، ويجعل من الضروري اتخاذ موقف موحد متزن يقلل مضار اشتعال فتيل الأزمة في المنطقة (الحسن، 2014).

الأسباب الدولية: من الأسباب الدولية التي عجلت بقيام مجلس التعاون الخليجي هي بعض التهديدات الخارجية التي بدأت منذ خروج بريطانيا من الخليج فتبنت الدول الغربية فكرة أنه لابد من ضمان أمن المنطقة، فصدرت العديد من التصريحات كان منها الإعلان عن تشكيل قوة التدخل السريع الأمريكية عام 1980، و ذلك لرغبة أمريكا في ضمان إستمرار السيطرة على نفط الخليج العربي لغرض إحكام الولايات المتحدة الأمريكية قبضتها على أوربا الغربية و اليابان و ضمان البقاء الأمريكي قويا من خلال النفط الخليجي، إلى جانب التنافس و الصراع الدولي بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفيتي السابق حول مناطق النفوذ مما شكل تهديدا لأمن و إستقلال الخليج و هذا ما أرعب دول الخليج العربي، لأنها لا تمتلك مقومات الدفاع الذاتي، فكان لابد من إنشاء هيئة مسؤولة عن تحسين النظام الدفاعي و إجراءات الأمن الداخلي (شفيق، 2020).

أهداف مجلس التعاون الخليجي:

أسس مجلس التعاون الخليجي كصيغة تعاونية تضم ستة دول ومن أهدافه كما جاء صراحة في المادة الرابعة من الاتفاقية التأسيسية ما يلي:

- تحقيق التنسيق و التكامل و الترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
- تعميق و توثيق الروابط و الصلات و أوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون التالية:
  - الشؤون الاقتصادية والمالية.
  - الشؤون التجارية والجمارك و المواصلات.
  - الشؤون التعليمية والثقافية.
  - الشؤون الاجتماعية و الصحية.
  - الشؤون الإعلامية والسياحية.
  - الشؤون التشريعية و الإدارية.

- دفع عجلة التقدم العلمي و التقني في مجالات الصناعة و التعدين و الزراعة و الثروات المائية و الحيوانية و إنشاء مراكز بحوث علمية و إقامة مشاريع مشتركة و تشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها (الحاج، 2009/2008، الصفحات 117-118).

المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

✓ **منطقة التجارة الحرة:** (بوشول، غانية، و جرمون، 2018، صفحة 196)

شرعت دول المجلس منذ بداية إنشاء المجلس في ماي 1981 بإتخاذ الترتيبات القانونية و العملية اللأزمة لإنشاء"منطقة تجارة حرة لدول المجلس" عن طريق إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981، و تضمنت الأحكام الرئيسية لمنطقة التجارة الحرة لدول المجلس، و تميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية و الزراعية و منتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة إضافة لمايلي:

– السماح بإستيراد و تصدير المنتجات الوطنية من و إلى دول المجلس دونما الحاجة إلى وكيل محلي أو إتخاذ أية إجراءات سوى شهادة المنشأ.

– في حالة إستيفاء رسوم جمركية أو تأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشئها، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها.

العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس (غربي، 2015/2014، صفحة 93).

– إعداد بيانات الصادر للبضائع ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

– تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس و توضع عليها لوحات تحمل عبارة "مواطنو دول مجلس التعاون ".

و قد دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس 1983 و استمرت نحو عشرين عاما إلى نهاية عام 2002 حين حل محلها الإتحاد الجمركي لدول المجلس، و خلال فترة منطقة التجارة الحرة (1983-2002) إرتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليار دولار في عام 1983 إلى حوالي 20 مليار دولار في عام 2002 (بوشول، 2009/2008، الصفحات 46-47).

✓ **الإتحاد الجمركي:** (بوشول، غانية، و جرمون، 2018، صفحة 196)

شكل قيام الإتحاد الجمركي في الأول من يناير 2003 نقلة نوعية في العمل الاقتصادي المشترك نظرا إلى أن الإتحاد الجمركي يقوم بشكل أساسي على توحيد التعريفة الجمركية و إزالة معوقات التبادل التجاري و توحيد إجراءات الاستيراد و التصدير و معاملة المنطقة الجغرافية للدول الست الأعضاء كمنطقة جمركية واحدة و على الرغم من تأخر ولادة الإتحاد الجمركي

لدول المجلس، إلا أنه يعتبر إتحادا متقدما من الناحية القانونية حيث تم الاتفاق مسبقا على أهم عناصره إذ تنص المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس التي تم التوقيع عليها في قمة مسقط في ديسمبر 2001 على المبادئ الرئيسية التالية للإتحاد الجمركي لدول المجلس: (zizou, 2009)

- تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.
- أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.
- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.
- إنتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية او غير جمركية، مع الأخذ في الإعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي والسلع الممنوعة والمقيدة.
- معاملة السلع المنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

✓ **السوق الخليجية المشتركة:**

صدر إعلان الدوحة بشأن قيام السوق الخليجية المشتركة في الرابع من ديسمبر 2007 في ختام الدورة (28) للمجلس الأعلى، و تستند السوق الخليجية المشتركة على مبادئ النظام الأساسي لمجلس التعاون و نصوص الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس و قرارات المجلس الأعلى الصادرة بشأن السوق الخليجية المشتركة. (بوشول، 2009/2008، صفحة 60)

يعامل مواطنو دول المجلس المجلس الطبيعيون و الإعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية و لا سيما: (zizou, 2009)

- التنقل والإقامة.
- العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
- التأمين الاجتماعي و التقاعد.
- ممارسة المهن والحرف.
- مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والإستثمارية والخدمية.
  - تملك العقر.
  - تنقل رؤوس الأموال.
  - المعاملة الضريبية.
  - تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.
  - التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

و تتفق الدول الأعضاء على إستكمال القواعد التنفيذية الكفيلة بتنفيذ ذلك وتحقيق السوق الخليجي.

المبحث الثالث: تحليل لحركة التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي في ظل أزمة كورونا

جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) و هبوط الطلب العالمي على النفط و أسعاره أصابت دول مجلس التعاون الخليجي بأزمة صحية و صدمة هزت أسواق السلع الأولية، فالجائحة التي تسببت في نحو 175 مليون حالة إصابة بالفيروس و3.7 مليون وفاة على مستوى العالم أصابت دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 1.7 مليون إصابة و لكن الوفايات كانت أقل من 12.600 حتى منتصف أبريل 2021 بين سكان تعدادهم 58.7 مليون نسمة. ومع إنكماش الطلب على النفط في العالم بنسبة 5% في 2020 من جراء ركود النشاط الاقتصادي العالمي، و هبوط أسعار النفط بنسبة 29% إضطرت دول المجلس الأعضاء في منظمة أوبك إلى خفض إنتاجها من النفط الخام بمقدار 1.3 مليون برميل يوميا في 2020 من17.5 مليون برميل يوميا في 2019.

و كما هو الحال في مناطق العالم الأخرى، واجهت السلطات الجائحة بفرض تدابير صحية صارمة من بينها تطبيق الحجر الصحي على مناطق محددة و عمليات الإغلاق العام للأنشطة، و القيود على الحركة و التنقل و هو ماأدى إلى تعطيل حركة التجارة الخارجية.

المطلب الأول: تحليل التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي (ملامح و أفاق الأداء الإقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2021، 2022)

شهد أداء القطاع الخارجي لمجلس التعاون الخليجي سنة 2020 إنكماشا كبيرا في الحركة التجارية و كذلك تراجع كبير في النشاط الاقتصادي عموما جراء تفشي جائحة كورونا و نتيجة للتدابير الإحترازية التي إتخذتها الدول للحد من الآثار السلبية على الصحة العامة و إجراءات التباعد الاجتماعي التي تم فرضها لحماية المواطنين، إضافة إلى تعثر سلاسل الإمداد التي تشكل عصب التجارة الخارجية و الداخلية.

و على مستوى التجارة الخارجية السلعية لمجلس التعاون الخليجي نجد أن سنة 2020 فترة إنتشار الفيروس قد سجلت أقل حجم تبادل تجاري و التي بلغت ما قيمته 834.2 مليار دولار أمريكي بنسبة إنخفاض قدرت ب 22.1% مقارنة بالسنوات التي سبقت الأزمة فمنذ سنة 2010 إلى غاية 2019 عرف حجم التبادل التجاري تفاوت حيث بلغ سنة 2015 ما قيمته 1013 مليار دولار أمريكي ثم إنخفض سنة 2016 إلى 908.4 مليار دولار أمريكي و ذلك بسبب إنخفاض أسعار النفط العالمية ثم بداية من سنة 2017 بدأ بالارتفاع إلى غاية 2019. أما سنة 2021 فقد عرفت تحسنا في قيمة حجم التبادل التجاري مقارنة بسنة 2020 حيث ارتفعت إلى1137.4 مليار دولار أمريكي أي بارتفاع بلغت نسبته 36.4% و يرجع هذا التحسن الكبير سنة 2021 إلى إنطلاق مرحلة التعافي و التخفيف من التدابير الإحترازية التي إتخذتها الدول مما أعاد الحركة التجارية إلى مستويات جيدة. و حقق الميزان التجاري السلعي فائضا بما قيمته 185.3 مليار دولار أمريكي في 2021 مقارنة بالفائض الذي بلغ 42.9 مليار دولار أمريكي سنة 2020 و الشكل الموالي يوضح حجم التبادل التجاري و الميزان التجاري السلعي لمجلس التعاون الخليجي من سنة 2015 إلى غاية 2021.

الشكل رقم (11): **حجم التبادل التجاري و الميزان التجاري السلعي لمجلس التعاون الخليجي (2015–2021)**

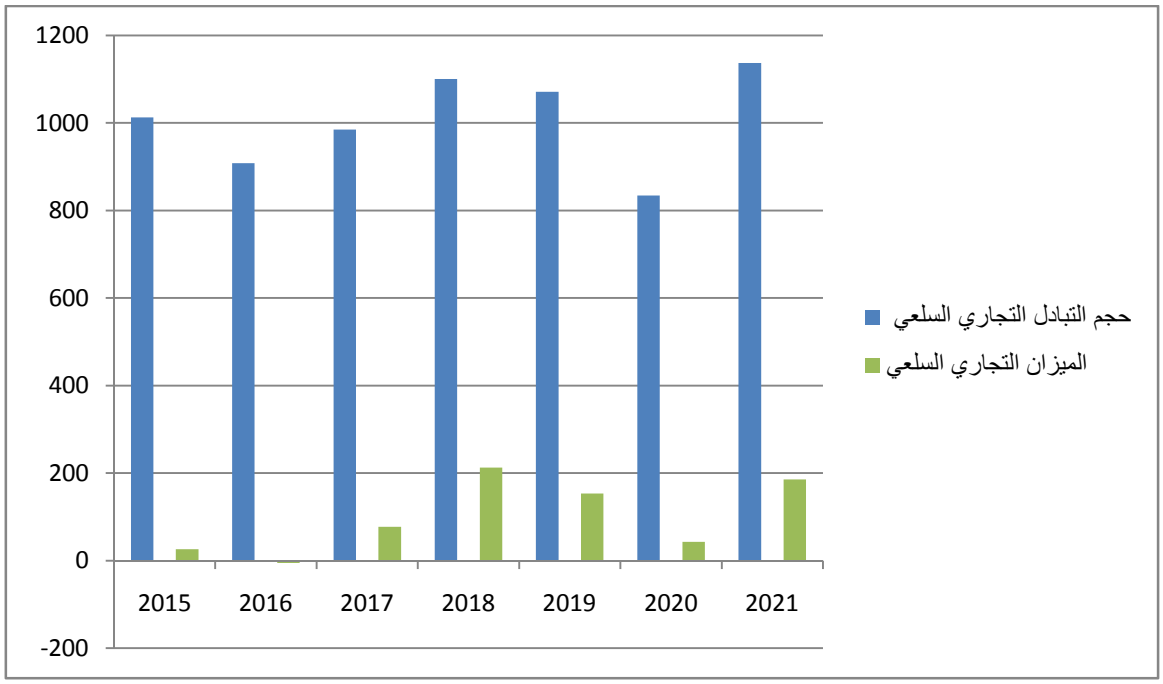

المصدر: (ملامح و أفاق الأداء الإقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2021، 2022)

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى العالم الخارجي قد شهدت تذبذبا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية خاصة في ما يتعلق بالصادرات الوطنية النفطية و التي إنخفضت بشكل كبير بنحو 45% في عام 2015 نتيجة إنخفاض أسعار النفط، أما الصادرات الوطنية غير النفطية فلقد شهدت أيضا تفاوتا و لكن بشكل أقل حدة و كانت النسبة الوحيدة العالية نسبيا هي 16.8% في عام 2018، في حين ارتفعت بشكل طفيف في عام 2014 و عام 2017 بنحو 0.9% و 2.3% على التوالي.

و قد تراجعت قيمة إجمالي الصادرات السلعية الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي حيث شهدت إنخفاضا كبيرا عامي 2019 و2020 حيث سجلت ما قيمته 438.5 مليار دولار أمريكي سنة 2020 مقارنة بالسنوات قبل أزمة كورونا فبالنسبة للصادرات النفطية بلغت 252.2 مليار دولار أمريكي حيث إنخفضت بنحو10.7 %سنة 2019 وبنحو37.7% سنة 2020 نتيجة إنخفاض أسعار النفط، أما الصادرات السلعية الوطنية غير النفطية فقد شهدت تفاوتا خلال نفس الفترة، إذ إنخفضت بنسبة0.4 %في عام 2019 و سجلت 106.7 مليار دولار أمريكي سنة 2020 حيث ارتفعت بنحو4.6% و إعادة التصدير 79.6 مليار دولار أمريكي.

أما بالنسبة لسنة 2021 فبلغت قيمة إجمالي الصادرات السلعية الخارجية لدول مجلس التعاون 661.4 مليار دولار أمريكي بارتفاع نسبته 50.8% مقارنة مع قيمة هذه الصادرات في عام 2020، و ارتفعت كذلك قيم الصادرات السلعية النفطية و غير النفطية و إعادة التصدير خلال عام 2021 مسجلة نسب نمو مرتفعة جدا بعد التراجع الكبير الذي شهدته في

عام 2020، حيث سجلت الصادرات النفطية أعلى نسبة نمو بنحو 59.6% و تلتها الصادرات السلعية الوطنية غير النفطية بنحو 46.3% و إعادة التصدير بنسبة 29% و الشكل الموالي يمثل نسبة نمو الصادرات الوطنية إلى العالم الخارجي:

الشكل رقم(12): نسبة نمو الصادرات الوطنية إلى العالم الخارجي(%)

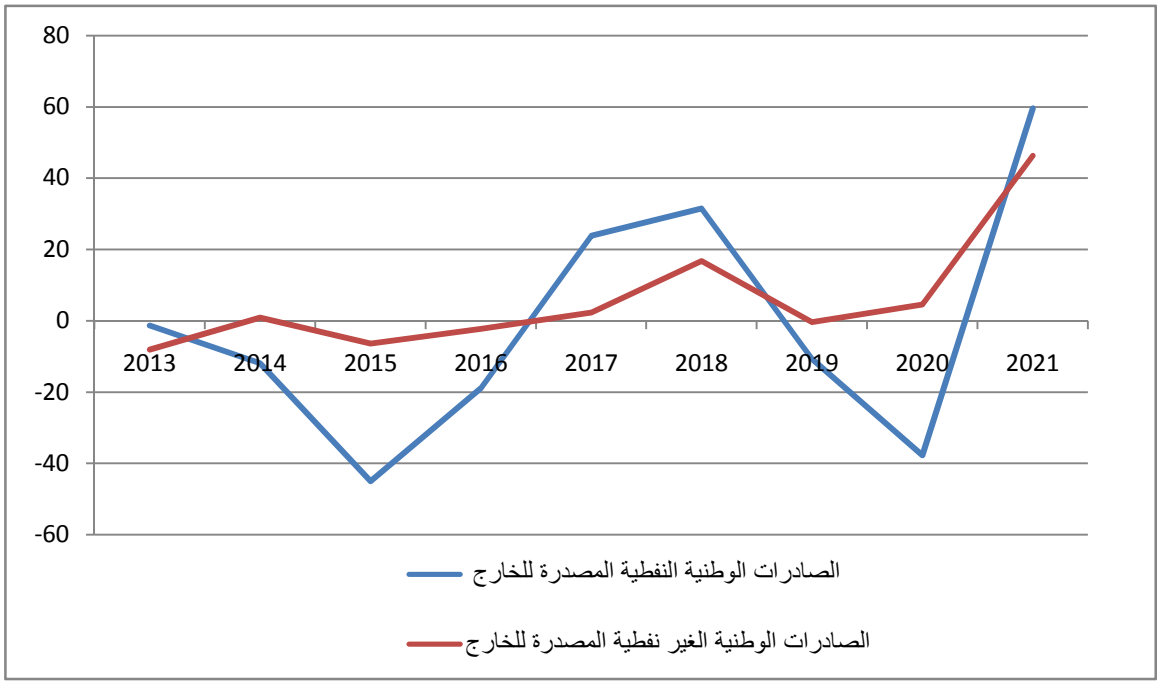

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للمركز الإحصائي الخليجي (ملامح و آفاق الأداء الإقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2020) و (ملامح و أفاق الأداء الإقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2021، 2022).

أما بالنسبة لإجمالي الواردات السلعية فقد عرفت تراجع بنسب متفاوتة في السنوات قبل الأزمة تراوحت بين (-0.7% و-7.4%) عدا سنة 2019 حيث نمت قيمة الواردات بنسبة 3.3%، و بلغت قيمة إجمالي الواردات السلعية لمجلس التعاون من خارجه 476 مليار دولار أمريكي عام 2021 مقارنة بما قيمته 395.7 مليار دولار أمريكي في عام 2020، حيث نمت قيمة هذه الواردات بنسبة 20.3% بعد تراجع قيمتها بنسبة 13.8% في عام 2020 نتيجة لتداعيات جائحة كورونا.

والشكل الموالي يمثل الواردات السلعية لمجلس التعاون من 2015 إلى غاية 2021:

الشكل رقم(13): الواردات السلعية لمجلس التعاون (2015-2021)

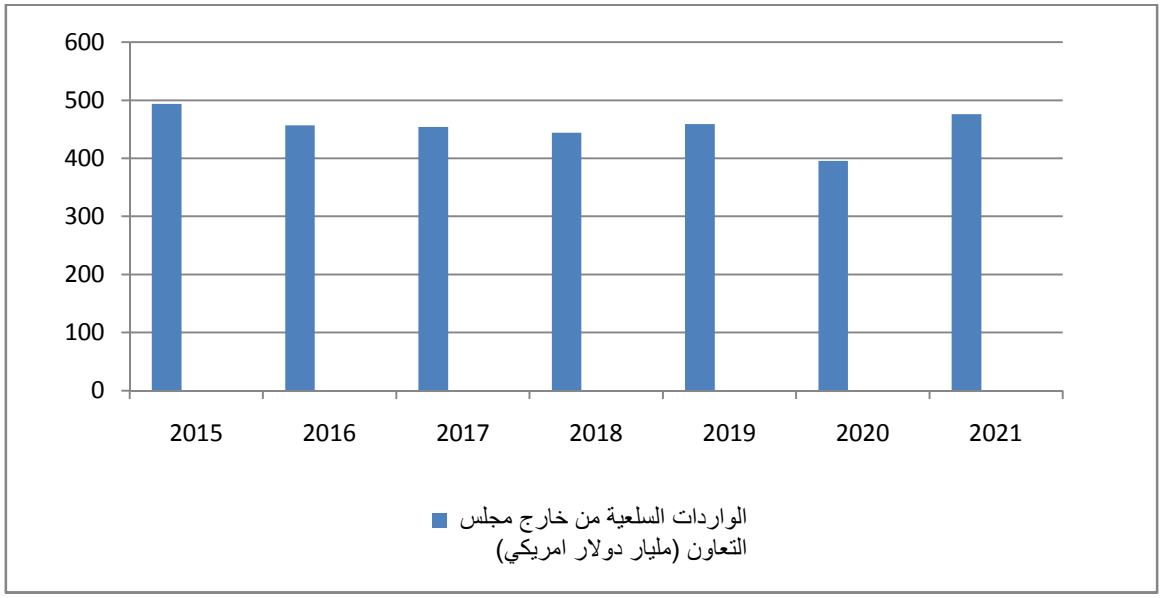

المصدر: (ملامح و أفاق الأداء الإقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2021، 2022).

الشكل رقم(14): معدل النمو السنوي للواردات

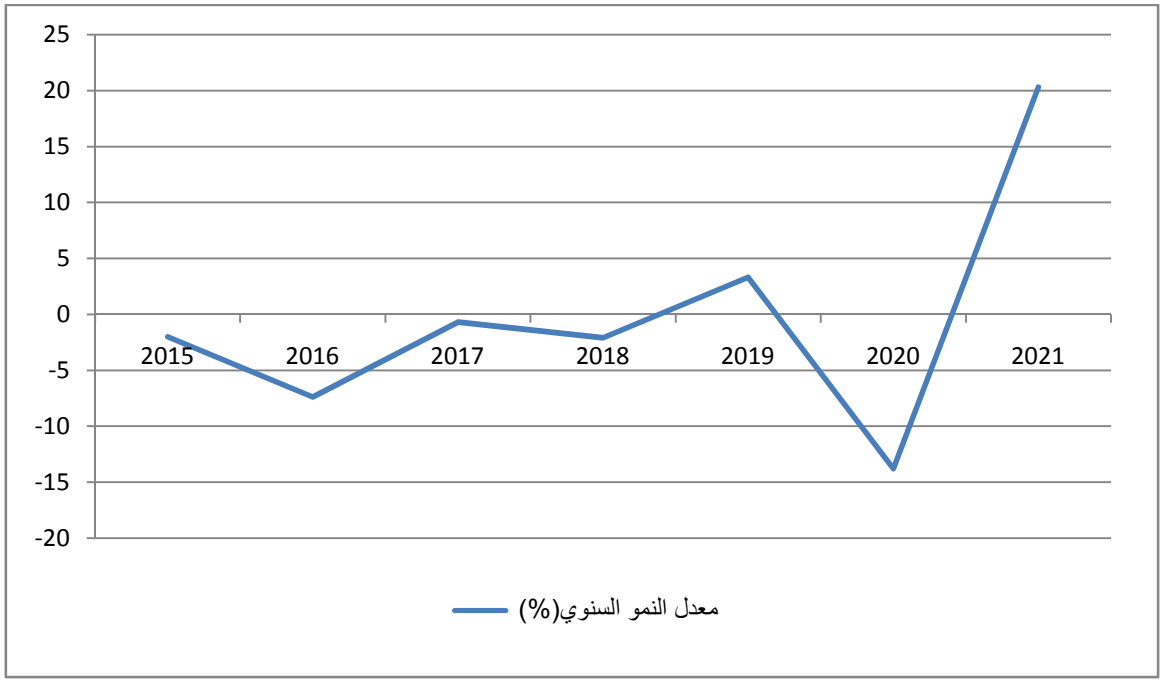

المصدر: (ملامح و أفاق الأداء الإقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2021، 2022).

إذن شهدت حركة التجارة الخارجية السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2021 نموا في قيمتها الإجمالية حيث بلغت قيمة التجارة الخارجية السلعية لدول المجلس "لا تشمل التجارة البينية " نحو 1146.5 مليار دولار أمريكي سنة 2021

مقارنة ب 840.7 مليار دولار أمريكي في العام 2020 و بنسبة نمو بلغت 36.4 % و قد شهد حجم التبادل التجاري خلال الفترة ما بين 2016 -2019 ارتفاعا متأثرا بارتفاع قيمة إجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس حيث انخفض خلال العام 2020 قبل أن يعود للارتفاع مرة أخرى في عام 2021 متأثرا بأسعار النفط.

كما إرتفع فائض الميزان التجاري السلعي لمجلس التعاون بنسبة 423.9 ليصل إلى 190.6 مليار دولار أمريكي في عام 2021 مقارنة ب36.4 مليار دولار أمريكي لعام 2020 (التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون 2021 (الملخص الأسبوعي)، 2022).

المطلب الثاني: تحليل التجارة البينية لمجلس التعاون الخليجي (ملامح و آفاق الأداء الإقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2020)

شهدت التجارة البينية لمجلس التعاون الخليجي قبل أزمة كورونا ارتفاع في متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الصادرات السلعية البينية نحو 2.1 %خلال الفترة 2012-2019، الأمر الذي يعزى إلى ارتفاع قيمة إعادة التصدير البيني بنحو 4.7 %، و ارتفاع قيمة الصادرات البينية وطنية المنشأ غير النفطية بنحو 3.9% في حين إنخفضت صادرات النفط و الغاز البينية نحو 4.1 %خلال نفس الفترة.

و يجدر بالذكر أن هذا الأداء للفترة 2012-2019 ككل يخفي تقلبات و عدم إستقرار في معدلات نمو الصادرات البينية لسنوات تلك الفترة كل على حدة، و يعكس كذلك تأثير الحجم النسبي لكل من مكونات إجمالي الصادرات السلعية البينية، حيث إعادة التصدير البيني تشكل الجزء الأكبر من الصادرات السلعية البينية بنسبة تقدر ب4.7 % يليها الصادرات البينية وطنية المنشأ غير النفطية بنسبة 3.9 % في حين أن المساهمة الأقل هي لصادرات النفط و الغاز البينية -4.1 % و إجمالي الصادرات البينية قدر ب 2.1%.

و حافظت كل من مكونات إجمالي الصادرات السلعية البينية على مساهمتها النسبية السنوية خلال الفترة 2012-2019 حيث إستأثرت إعادة التصدير البيني على النسبة الأعلى بنحو 37.5 % عام 2012 و نحو 44.6 %في عام 2019، أما الصادرات البينية وطنية المنشأ غير النفطية فلقد أتت ثانيا بنسب مساهمة بنحو 31 %في بداية هذه الفترة و نسبة35.1 % عام 2019 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 4 نقاط مئوية.

أما صادرات النفط و الغاز فمساهمتها هي الأقل في إجمالي الصادرات البينية و تشير البيانات إلى إنخفاض هذه المساهمة إلى نحو 20.3 % في عام 2019 مقارنة مع نحو 31.5 %في عام 2012. و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(6):الصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون 2012-2021

السنة	صادرات النفط والغاز البينية	الصادرات البينية وطنية المنشأ غير النفطية	إعادة التصدير البيني
2012	24.8	24.5	29.5
2013	25	28.2	36.4
2014	24.5	27.1	36.9
2015	15.8	28.7	38.5
2016	16.7	25.9	31.1
2017	20.4	27.6	30.3
2018	23.9	35.1	35.7
2019	18.6	32	40.7
2020	11.2	28.4	39.4

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على المركز الإحصائي الخليجي (ملامح و آفاق الأداء الإقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2020) و (ملامح وآفاق الأداء الإقتصادي في مجلس التعاون الخليج العربية، 2020-2023).

أما بالنسبة للتجارة البينية خلال أزمة كورونا فنجد أن هناك تراجع في قيمة إجمالي الصادرات السلعية البينية بما نسبته 3.4 % و 13.4 % خلال عامي 2019 و2020 على التوالي الأمر الذي يعزى إلى تراجع قيمة إعادة التصدير البيني و صادرات النفط و الغاز البينية خلال نفس الفترة.

اختلفت مكونات إجمالي الصادرات السلعية البينية بشكل واضح خلال عامي 2019 و2020 خصوصا إعادة التصدير البيني و صادرات النفط و الغاز البينية حيث ارتفعت مساهمة إعادة التصدير البيني إلى ما يقارب نصف إجمالي الصادرات السلعية البينية عام 2020 على حساب مساهمة على حساب مساهمة صادرات النفط و الغاز البينية التي شكلت 14.2% في عام 2020، أما صادرات البينية وطنية المنشأ غير النفطية إحتفظت بنسب مساهمة مستقرة خلال الأعوام الثلاثة الماضية و شكلت ما نسبته 36 %في عام 2020. (ملامح وآفاق الأداء الإقتصادي في مجلس التعاون الخليج العربية، 2020-2023)

أما بالنسبة لإجمالي الصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون بعد التعافي التدريجي و الخروج من أزمة كورونا و التي تشمل الصادرات النفطية و غير النفطية و إعادة التصدير، فقد بلغت قيمتها نحو 94.6 مليار دولار أمريكي في عام 2021، أي بنسبة ارتفاع 19.7% مقارنة مع قيمتها في عام 2020، أما الصادرات الوطنية السلعية البينية غير النفطية فقد بلغت نحو 35.1 مليار دولار أمريكي في عام 2021، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 23.6 % مقارنة مع عام 2020، وبذلك شكلت 37.1% من إجمالي الصادرات السلعية البينية لمجلس التعاون (ملامح و أفاق الأداء الإقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2021، 2022) كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(15): الصادرات الوطنية السلعية البينية غير النفطية (%) 2015-2021

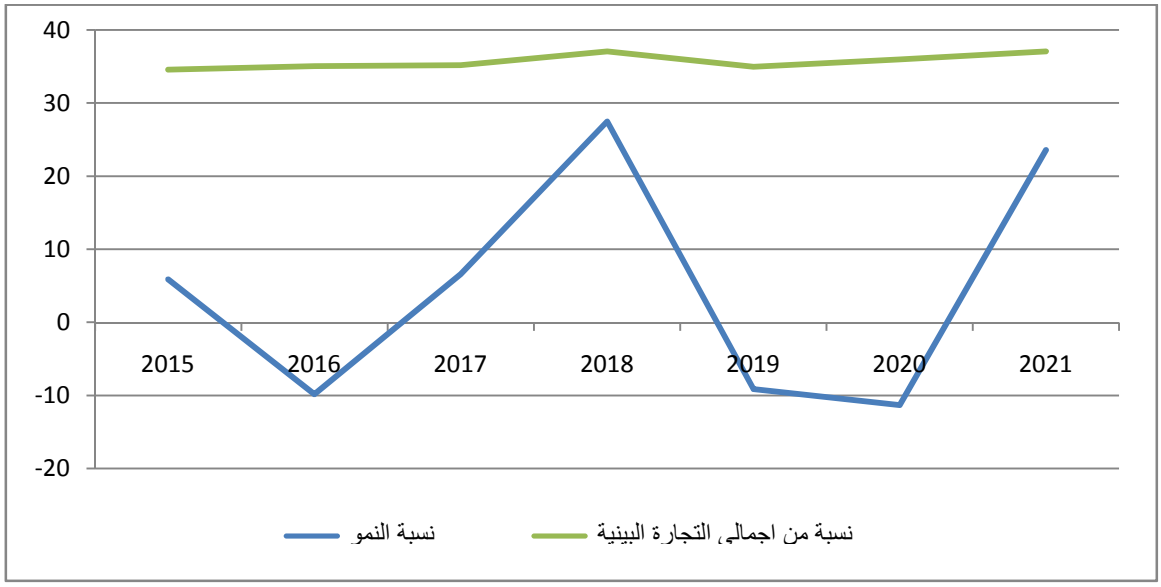

المصدر: المركز الإحصائي الخليجي (ملامح و أفاق الأداء الإقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2021، 2022)

كذلك الشكل الموالي يوضح معدل النمو السنوي للصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون 2016-2021

الشكل رقم(16):معدل النمو السنوي للصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون 2016-2021

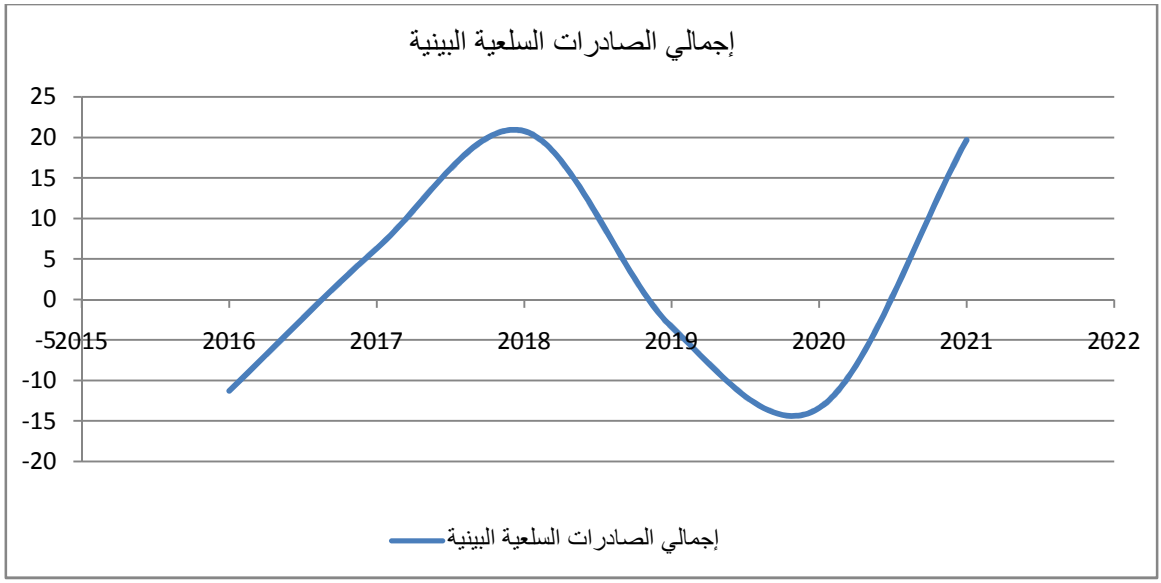

المصدر: (ملامح وآفاق الأداء الإقتصادي في مجلس التعاون الخليج العربية، 2020-2023).

من الشكل نلاحظ أن معدل النمو السنوي لإجمالي الصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون الخليجي بعد التعافي من أزمة كورونا سنة 2021 قد إرتفع بنسبة كبيرة وصلت إلى 19.7 % و عاد إلى مستويات ما قبل الأزمة حيث كانت تقدر ب 20.8 % سنة 2018 مقارنة بالتراجع الذي عرفته سنة 2020 خلال الأزمة والذي قدر ب 13.4%.

خلاصة الفصل الثاني:

تتأثر التجارة الخارجية بشقيها الصادرات و الواردات و غيرها من المؤشرات الاقتصادية لبلدان العربية و بالأخص مجلس التعاون الخليجي بأسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث أنها تعتمد و بشكل رئيسي على تصدير المواد الخام من البترول و الغاز الطبيعي فبالتالي يغيب عنها التنوع الاقتصادي و هو ما شكل أبرز التحديات و الصعوبات التي واجهها مجلس التعاون الخليجي خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية و إنعكاساتها على الاقتصادات الخليجية حيث لاحظنا تأثر التجارة البينية فيما بينها و كذا التجارة مع العالم الخارجي لمجلس التعاون الخليجي بصورة سلبية في ظل أزمة كورونا و كما أنها و بعد التعافي و رفع التدابير الإحترازية التي إتخذتها الدول و بفضل عودة النشاط الاقتصادي عرفت التجارة الخارجية إنتعاشا و عادت الحركة التجارية إلى مستويات ما قبل الأزمة.

الخاتمة

الخاتمة:

تعد أزمة فيروس كورونا كوفيد-19 من أصعب التحديات التي عرفتها الإنسانية حيث أنها لا تمثل المعاناة الصحية التي يواجهها البشر في كافة أنحاء العالم فقط بل تمثل ايضا معاناة اقتصادية و كشفت ضعف دول كبرى أمام فيروس لا يرى بالعين المجردة بحيث تسببت في حدوث إضطراب كبير للاقتصاد العالمي كذلك الحال بالنسبة للاقتصاد العربي و بالأخص دول مجلس التعاون الخليجي بإعتبارها اقتصاديات ريعية بالدرجة الأولى التي شهدت آثار و تداعيات اقتصادية تمثلت في إصابة قطاعات مهمة بالشلل، إلى جانب توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية و إغلاق الأسواق و المقاهي و المطاعم و كذلك آثار إجتماعية في مختلف دول العالم كتجميد نشاط مؤسسات المجتمع المدني و فقدان عدد كبير من العاملين في مؤسسات القطاع الخاص لمصدر دخلهم مما أثر على مختلف نواحي الحياة المواطنيين في كافة أنحاء العالم.

إختبار الفرضيات:

1- **الفرضية الأولى**: يوجد تأثير سلبي لأزمة كورونا على كل الاقتصادات العالمية.

تبين من التحليل وجود إنعكاسات لإنتشار فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي ككل بحيث أدى إلى إنهيار معظم اقتصادات العالم و شللها، و تمثلت أهم التداعيات في حدوث هبوط متزامن كبير في إجمالي الناتج المحلي، و إنخفاض كبير في ناتج الإستهلاك و الخدمات، كما خفضت الشركات من الإنتاج نتيجة الإنخفاض الحاد في الطلب و انقطاع الإمدادات و إنكمشت التجارة العالمية بما يقارب 3.5- بالمئة في الربع الأول من سنة 2020 نتيجة انخفاض الطلب و إنهيار السياحة و الإضطرابات في الإمدادات، كذلك إنهيار السوق الاقتصادي الدولي، أيضا نتيجة الحجر الصحي الإلزامي خسر الكثير من الأفراد وظائفهم و أعمالهم مما تسبب في أزمة بطالة (أزمة إجتماعية) ناهيك عن الأثر النفسي الذي خلفته للأفراد و غيرها من الاثار الأخرى و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2- **الفرضية الثانية**: إن السبب الرئيسي في تعطيل حركة التجارة الخارجية العربية و العالمية هو أزمة كورونا.

تبين من الدراسة التحليلية تراجع حركة التجارة الخارجية العالمية و العربية خلال فترة كورونا بعد أن كانت في مستويات عالية قبل الأزمة و يعود الاتجاه السلبي للتجارة إلى التدابير الإحترازية التي إتخذتها كافة الدول من تطبيق الحجر الصحي على مناطق محددة و عمليات الإغلاق العام للأنشطة، و القيود على الحركة و التنقل و هو ما أدى إلى تعطيل حركة التجارة الخارجية، ثم عادت و إنتعشت بعد التعافي التدريجي من الوباء ورفع الحجر و التدابير الإحترازية و هذا يدل على أن أزمة كورونا كانت السبب الرئيسي في وقف حركة التجارة الخارجية مما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3- **الفرضية الثالثة**: دول مجلس التعاون الخليجي كغيرها من التكتلات الاقتصادية تأثر اقتصادها و خاصة تجارتها الخارجية بالأزمة الصحية العالمية كورونا.

شهد أداء القطاع الخارجي لمجلس التعاون الخليجي خلال أزمة كورونا إنكماشا كبيرا في الحركة التجارية و كذلك تراجع كبير في النشاط الاقتصادي عموما نتيجة للتدابير الإحترازية التي إتخذتها الدول للحد من الآثار السلبية على الصحة العامة و إجراءات التباعد الاجتماعي التي تم فرضها لحماية المواطنين، إضافة إلى تعثر سلاسل الإمداد التي تشكل عصب التجارة الخارجية و

الداخلية. فبالنسبة لمستوى التجارة الخارجية السلعية نجد أن سنة 2020 فترة إنتشار الفيروس قد سجلت أقل حجم تبادل تجاري بنسبة إنخفاض قدرت ب 22.1% مقارنة بالسنوات التي سبقت الأزمة أما بالنسبة للتجارة البينية خلال أزمة كورونا فنجد أن هناك تراجع في قيمة إجمالي الصادرات السلعية البينية بما نسبته 3.4 % و 13.4 % خلال عامي 2019 و 2020 على التوالي الأمر الذي يعزى إلى تراجع قيمة إعادة التصدير البيني و صادرات النفط و الغاز البينية خلال نفس الفترة، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة لهذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

– شكل فيروس كورونا أعنف أزمة عرفتها البشرية حيث شكلت خطرا على الاقتصاد الكلي من خلال وقف أنشطة الإنتاج و انقطاع حركة الناس و قطع سلاسل التوريد كما أصابت مختلف القطاعات بخسائر فادحة و تسببت في آثار وخيمة مازالت بعض تداعياتها إلى يومنا هذا.

– إنتقال فيروس كورونا إلى مختلف دول العالم و أثر على الاقتصاد العالمي من خلال مجموعة من القنوات أهمها المبادلات التجارية و الترابطات المالية و قناة السياحة و النقل و الإتصال المباشر بين الأفراد.

– أدى فيروس كورونا إلى عرقلة الإنتاج و الإمداد و النقل الجوي، و أضعف الطلب و عزل الدول، و وضعها تحت الحجر الصحي.

– يعتبر قطاع التجارة من القطاعات المتضررة بصورة كبيرة جدا ليس على مستوى العربي فحسب، بل على المستوى العالمي ككل.

– يتضح بأن حركة التصدير و الاستيراد و الميزان التجاري من القطاعات الأكثر تضررا من جائحة كورونا.

– تأثر الاقتصاديات العربية و خاصة اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بالتداعيات الناتجة عن جائحة فيروس كورونا و الإهتزازات التي شهدتها أسواق النفط في الآونة الأخيرة بإعتبار النفط مصدر دخل أساسي لدى هذه الدول.

– أكدت الجائحة عن ضعف الهيكل الإنتاجي للدول العربية الذي ينحسر فيه الهيكل السلعي للصادرات الخارجية في المواد الأولية أما هيكل الواردات فينحسر في المواد الإستهلاكية الإستثمارية أو التكنولوجية.

– تأثر أداء التجارة الخارجية بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط العالمية بسبب فيروس كورونا و هذا لثقل وزن قطاع النفط في الهيكل التجاري لبعض الدول العربية خاصة دول مجلس التعاون الخليجي بإعتباره مصدر الدخل الأساسي.

– كشفت جائحة كورونا بشكل كبير عن أهمية تنويع مصادر الدخل في دول مجلس التعاون الخليجي، مع حتمية توسيع القاعدة الاقتصادية خاصة في ضوء تقلبات أسواق الطاقة و ما طرأ عليها من مستجدات، و تراجع أسعار النفط و الغاز في الآونة الأخيرة.

– تشابه اقتصاديات دول مجلس التعاون في إعتمادها على تصدير المحروقات و المنافسة فيما بينها أدى إلى تدني حجم التجارة البينية.

– آثار جائحة كورونا في دول مجلس التعاون إقتصرت على الوضع الاقتصادي و المالي فقط و بدرجات أقل من باقي دول العالم و لم يمس الوضع السياسي أو الاجتماعي و هذا راجع لطبيعة النظام السياسي في دول المجلس، وطبيعة المجتمعات الخليجية ذات

النزعة القبلية و الأسرية القوية التي تساعد على إستمرار ظاهرة التلاحم و توفير الدعم الاجتماعي و النفسي و المالي لأفرادها، و تساعد على تجاوز هذا النوع من الأزمات بأقل الخسائر، و هي ظاهرة قد تكون مقتصرة على المجتمعات الخليجية و لا تتكرر كثيرا في المجتمعات الأخرى.

التوصيات:

من أجل النهوض بالاقتصادات العربية و تعزيز التجارة الخارجية بشكل عام و التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد الأزمة الصحية العالمية الأخيرة و ما خلفته من آثار سلبية على اقتصاديات هذه الدول، نقدم المقترحات التالية:

– ضرورة عدم الركون إلى الثروة النفطية كأساس لاقتصاد المستقبل و توسيع القاعدة الاقتصادية تحسبا للمتغيرات الاقتصادية العالمية و إنعكاساتها على الاقتصادات الخليجية لتقليل الإعتماد على مداخيل النفط التي بدأت في التناقص.

– ضرورة تنويع سلة اقتصاداتها وفقا للمزايا النسبية التي تحظى بها هذه الدول، و منها الإهتمام بالصناعات الحديثة بكل أنواعها، و التوسع في الصناعات البتروكيماوية و اقتصادات المعرفة، و كذلك الإهتمام بقطاعات الخدمات و السياحة و إعادة تدوير الصادرات و الإستفادة من الموقع الجغرافي خاصة للمملكة لقربها من شبكة الممرات المائية العالمية، و كذلك الأسواق التقليدية و الناشئة مع تطبيق سياسات داخلية بالتوازي مع ذلك لترشيد الإنفاق و الإستهلاك.

– تهيئة المواطن الخليجي للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة و التعايش مع ظروف و متطلبات المرحلة الراهنة فلم تعد الرفاهية التي صاحبت الطفرة النفطية قائمة اليوم كما كانت من قبل، و ذلك بالاعتماد على النفس و تقليل الإعتماد على النمط الريعي الذي ساد لقرابة خمسة عقود.

– ضرورة أن يكون الأمن الغذائي في مقدمة إهتمامات هذه الدول حيث أن دول الخليج تقع في نطاق صحراوي و تعاني من ندرة المياه العذبة و شح الأراضي الزراعية و لا تنتج ما يكفيها من الغذاء ما يجعلها تعتمد على المواد الغذائية المستوردة و قد أدت الجائحة كورونا إلى تعطل وسائل النقل ما حمل خطورة على المخزون السلعي و الغذائي في دول المجلس، و الإهتمام يكون سواءا فيما يتعلق بالإنتاج أو التخزين أو طرق الإمداد و عليه لابد من التفكير التكاملي في الإطار الإقليمي الخليجي تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي.

– البحث العلمي ضرورة و ليس مجرد رفاهية، فلابد من المشاركة الفاعلة مع دول العالم المتقدمة بمنظومة بحثية متكاملة فرغم أهمية البحث العلمي في تطور الشعوب و الأمم فقد أكدت جائحة فيروس كورونا أن الابحاث الطبية و اكتشاف الأدوية و اللقاحات و الأمصال ضرورة حياتية تتعلق بحياة الإنسان و بقائه على قيد الحياة.

آفاق الدراسة:

من خلال البحث و النتائج التي توصلنا إليها يمكن أن نطرح التساؤلات التالية للدراسة:

– إنعكاسات أزمة كورونا على أحد أهم مصادر الدخل لبعض الدول العربية " قطاع السياحة ".

– هل كانت أزمة كورونا سببا في تقلبات أسعار النفط العالمية ؟

– هل ستسبب أزمة كورونا نقطة تحول في القاعدة الاقتصادية للدول الخليجية و تقوم بتنويع سلة اقتصاداتها تأهبا لأزمات مماثلة؟

– كيف كانت تداعيات أزمة كورونا على الأمن الغذائي في الوطن العربي ؟

فهرس المحتويات

شكر و تقدير	//
إهداء	//
ملخص الدراسة:	I
قائمة الجداول:	II
قائمة الأشكال:	III
مقدمة.....	أ-و
الفصل الأول : الإطار النظري للتجارة الخارجية و جائحة كورونا	01
تمهيد:	02
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية	03
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية.....	03
المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية.....	04
المطلب الثالث:خصائص التجارة الخارجية.....	05
المطلب الرابع: أسباب قيام التجارة الخارجية.....	05
المبحث الثاني: مدخل مفاهيمي لجائحة كورونا	07
المطلب الأول:مفهوم جائحة كورونا.....	07
المطلب الثاني: انتشار فيروس كورونا و تحوله إلى أزمة صحية عالم.....	08
المطلب الثالث: الأثار المترتبة عن جائحة فيروس كورونا في العالم.....	09
المطلب الرابع: إجراءات و تدابير مواجهة الجائحة.....	10
المبحث الثالث: تداعيات تفشي فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي عامة و الاقتصاد العربي خاصة	12
المطلب الأول: الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا علي بعض القطاعات الاقتصادية العالمية	12
المطلب الثاني: تداعيات جائحة كورونا على التجارة العالمية.....	17
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا على الوطن العربي	22

خلاصة الفصل الأول:	26
الفصل الثاني: تحليل حركة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل أزمة كورونا	27
تمهيد:	28
المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية العربية في ظل أزمة كورونا	29
المطلب الأول: تحليل التجارة الخارجية في الدول العربية	29
المطلب الثاني: اتجاه التجارة الخارجية في الدول العربية	32
المطلب الثالث: هيكل التجارة الخارجية في الدول العربية على مستوى مجموعات السلع	35
المبحث الثاني: تقديم لمجلس التعاون الخليجي	37
المطلب الأول: التعريف بمجلس التعاون الخليجي.....	37
المطلب الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي لدول المجلس التعاون الخليجي و أهدافه	39
المطلب الثالث: مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي	41
المبحث الثالث: تحليل لحركة التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي في ظل أزمة كورونا	43
المطلب الأول: تحليل التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي.....	43
المطلب الثاني: تحليل التجارة البينية لمجلس التعاون الخليجي.....	47
خلاصة الفصل الثاني:	50
خاتمة	51
فهرس المحتويات.....	53
قائمة المراجع و المصادر.....	58

قائمة المراجع و المصادر

قائمة المراجع و المصادر

الكتب:

1. السيد أحمد محمد السريتي. (2009). *التجارة الخارجية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
2. جمال جويدان الجمل. (2013). *التجارة الخارجية*. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
3. جميلة السعيدي. (2021). *تأثير جائحة كورونا على الإقتصاد العالمي وسبل محاربتها*. ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي برلين.
4. حسام علي داود، أيمن أبو خضير، و عبد الله صوفان. (2002). *إقتصاديات التجارة الخارجية*. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.
5. خالد أحمد علي محمود. *التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الإقتصادي العالمي*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
6. خالد أحمد فرحان المشهداني. (2017). *التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم*. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
7. طالب عوض. (2013). *التجارة الدولية*. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة.
8. عبد القادر قندوز، و فاطمة الزهراء عادل. *الإقتصاد الدولي تطوره فكره و أشكال تكتلاته*.
9. عطا الله الزبون. (2015). *التجارة الخارجية*. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
10. محمود يونس، علي عبد الوهاب نجا، و أسامة أحمد الفيل. (2015). *التجارة الدولية والتكتلات الإقتصادية*. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
11. وسيلة السبتي، و شمس نريمان علوي. (2019). *التكتلات الإقتصادية وتطوير التجارة الخارجية*. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر و التوزيع.

المجلات العلمية:

1. أحمد غبولي، و الطاهر توايتية. (2020). دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا(كوفيد-19) على الإقتصاد العالمي-الأزمة الإقتصادية العالمية. *مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، 20* (العدد الخاص)، الصفحات 129-145.
2. أسامة طبيب. (2022). تداعيات جائحة كورونا على الإقتصاد العالمي. *مجلة الحوكمة،المسؤولية الإجتماعية و التنمية المستدامة ، 04* (01)، الصفحات 77-92.
3. بدر عواد برغش. (اذار-جمادى الاخرة, 2016م-1437ه). نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربية1981. *مجلة تكريت للعلوم السياسية ، 3* (5)، الصفحات 236-252.
4. جديدي ,س & .,باهي ,ع .ا .(2021) .تداعيات جائحة كوفيد 19-على التجارة عبر سلاسل القيمة العالمية .*مجلة رؤى إقتصادية* .pp. 95-110 ,
5. جلال عزايز. (2020). قراءة في تداعيات الأزمة الصحية العالمية(corona virus covid-19) على قطاع السياحة والسفر. *مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، 20* (1)، الصفحات 146-162.

6. جويد ,ر .ف .(2013) .النظرية الحديثة في التجارة الخارجية .مجلةمجلة الدراسات التاريخية والحضارية)مجلة علمية محكمة.137-121 .pp ,(17) 5 ,)

7. رامي حريد، و عبد الكريم تأمين. (2021). دراسة تحليلية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الإقتصاد العالمي. *الآفاق للدراسات الإقتصادية ، 06* (01)، الصفحات 52-69.

8. رضا محمد حسن هاشم. (2021). الآثار الإجتماعية و النفسية لجائحة كورونا على الأسرة من و جهة نظر أعضاء هيئة التدريس بعمادة السنة التحضيرية بجامعة الإمام عبد الرحمان بن فيصل بالدمام. *مجلة البحث العلمي في التربية ، 22*، الصفحات 121-160.

9. رفيق يوسفي، و عبد الكريم زرقاوي. (2021). تأثيرات جائحة كوفيد 19 على التجارة الدولية وسلاسل الإمداد. *مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية ، 14* (01)، الصفحات 91-111.

10. السعيد بوشول، نذير غانية، و سعاد جرمون. (2018). التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية في ميزان الإنجازات والتحديات الإقليمية. *مجلة الإقتصاد والقانون* (03)، الصفحات 193-201.

11. طارق خاطر. (06, 2016). أهم مؤشرات التنمية الإقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي. *مجلة الإقتصاد الصناعي* (10)، الصفحات 64-80.

12. عبد الحميد فيجل، و محمد براق. (2021). تداعيات جائحة كورونا(كوفيد-19)على الإقتصاد الجزائري. *مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية ، 15* (03)، الصفحات 115-134. ر

13. محمد لمين أقناروس، و محمد للوشي. (2021). تأثيرات جائحة كورونا (كوفيد-19) على تنفيذ عقود التأمين دراسة حالة التأمينات الفلاحية بالجزائر. *مجلة الإقتصاد و التنمية البشرية ، 12* (1)، الصفحات 104-117.

14. مروة كرامة، فاطمة رحال، و انفال حدة خبيزة. (2020). تأثير الأزمات الصحية العالمية على الإقتصاد العالمي:تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الإقتصاد الجزائري نموذجا. *مجلة التمكين الإجتماعي ، 02* (02)، الصفحات 310-332.

15. مليكة زيد. (2022). مفهوم جائحة كورونا كوفيد- 19 وطرق التعامل معها بين الطب النبوي والطب الحديث. *مجلة البحوث الاسرية ، 02* (01)، الصفحات 10-34.

المذكرات و الأطروحات:

1. بلقاسم طراد. (2013/2012). التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الإقتصادي العربي"دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي" (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

2. بوشول ,ا .(2008/2009) .واقع التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه)مذكرة ماجستير .(كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية ,ورقلة :جامعة قاصدي مرباح.

3. حنيش الحاج. (2009/2008). التعاون الإقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الإقتصادية الدولية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

4. خلاف علام. (2013/2012). توطين الفوائض المالية للدول العربية النفطية ودورها في تفعيل التكامل الإقتصادي العربي-دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي-(مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

5. السعيد بوشول. (2009/2008). واقع التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه(مذكرة ماجستير). كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

6. عبد الرحمان روابح. (2013/2012). حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الإقتصادي في ضوء التغيرات الإقتصادية الحديثة (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

7. ملال ,ش .ا .(2020/2021) .أثر التحرير التجاري على النمو الإقتصادي-دراسة حالة الجزائر،ماليزيا والبرازيل خلال الفترة 2021-2020 (أطروحة دكتوراه) .كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ,ورقلة :جامعة قاصدي مرباح.

8. ناصر صلاح الدين غربي. (2015/2014). إمكانيةإقامة منطقة نقد مثلي بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تماثل تحليل الصدمات (رسالة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، عين تيموشنت: جامعة عين تيموشنت.

9. نعيمة زيرمي. (2011/2010). التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، تلمسان: جامعة أبي بكر بالقايد.

10. وفيق عبير شفيق. (2020). دراسة في نشأة مجلس التعاون الخليجي و موافقة القضايا الإقليمية (الحرب العراقية الإيرانية - احتلال العراق للكويت نموذجا) (دكتوراه). كلية التربية بن رشد، بغداد: جامعة بغداد.

11. وليد عابي. (2019/2018). حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباسالحرب العراقية الإيرانية.

التقارير:

1. .(2020)*ملامح و آفاق الأداء الإقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية* .سلطنة عمان :المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

2. (2020-2023). *ملامح وآفاق الأداء الإقتصادي في مجلس التعاون الخليج العربية*. سلطنة عمان: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

3. (2021). *التقرير الإقتصادي العربي الموحد*. صندوق النقد العربي. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

4. (2022). *التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون 2021 (الملخص الأسبوعي)*. سلطنة عمان: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

5. (2022). *التقرير الإقتصادي العربي الموحد*. صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

6. (2022). *ملامح و أفاق الأداء الإقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2021*. سلطنة عمان: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

7. أحمد الشاذلي، محمد عدوي، عبد الناصر أحمد، محمد اسماعيل، عرفان الحسني، سالي شعله، وآخرون. (12 05, 2022). *دراسة إقتصادية:التجارة العربية البينية-الواقع والتحديات و الآفاق المستقبلية*. تاريخ الاسترداد 08 05, 2023، من صندوق النقد العربي: https://www.amf.org.ae

8. *التقرير الإقتصادي العربي الموحد من 2011 إلى 2022.*

9. *التقرير الإقتصادي العربي الموحد من 2015 إلى 2022.* أبو ظبي: صندوق النقد العربي

المحاضرات:

1. توفيق بن الشيخ، و سامي بلنجاري. (2022/2021). نظرية التجارة الدولية (مطبوعة محاضرات تخصص تجارة دولية وإمداد). قالمة: جامعة 8 ماي1945.

المواقع الإلكترونية:

1. .(28 05 ,2009) .zizou *بحث كامل وجاهز حول مجلس التعاون الخليجي* Consulté le 03 12, 2023, sur . منتدى التعليم العالي والبحث العلميzahra-laz.7olm.org :

2. العربية ,ا .ا .(04 ,2020) .*الآثار الإقتصادية والإجتماعية لفيروس كورونا المستجد على الوطن العربي* . Récupéré sur إتحاد الغرف العربيةhttps://qcc.org.sa :

3. عمر الحسن. (14 10, 2014). *مجلس التعاون الخليجي : دواعي التأسيس من وجهة النظر الرسمية* . تاريخ الاسترداد 15 5, 2023، من مركز الجزيرة للدراسات: http://studies.aljazeera.ne

4. *فيروس كورونا* . (2023). تاريخ الاسترداد 25 02, 2023، من منظمة الصحة العالمية: https://www.who.int

5. *فيروس كورونا:ماهو و كيف يمكنني وقاية نفسي منه*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 25 02, 2023، من مايو كلينيك: https://www.mayoclinic.org

6. *مرض فيروس كورونا(كوفيد-19)*. (28 03, 2023). تاريخ الاسترداد 07 05, 2023، من منظمة الصحة العالمية: https://www.who.int

7. *معلومات عن جائحة كورونا)كوفيد* .(s.d.). Consulté le 05 07, 2023, sur *19)*-المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئينhttps ://help.unhcr.org :